الأمم المتحدة

A/C.2/71/SR.16

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
10 November 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد أندامبي (نائب الرئيس) ..... (كينيا)

المحتويات

البند ١٦ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (تابع)

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

16-18217 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد دجاني (إندونيسيا)، تولى نائب الرئيس، السيد أندامي (كينيا)، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ١٦ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (تابع) (A/C.2/71/L.15)

مشروع قرار بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (A/C.2/71/L.15)

١ - **السيدة أيوريشيت** (تايلند): عرضت مشروع القرار A/C.2/71/L.15 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن مشروع القرار يقوم على ركيزتين هامتين من ركائز استعراض منتصف المدة لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في ٢٠١٥ هما: رؤية مجتمع معلومات جامع محوره الإنسان ويتجه نحو التنمية؛ وضرورة المواءمة لتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتناول مشروع القرار أيضا بالتفصيل أوجه التكامل مع آليات أخرى، مثل آلية تيسير التكنولوجيا.

٢ - وأوضحت أن مشروع القرار ينظر في المسائل المتصلة بالوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اعترافا بتعقيد الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها، وبين النساء والرجال. ويقدم مشروع القرار خطة عملية المنحى تعيد تأكيد المصلحة المشتركة في تحسين نوعية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، ويشجع، تحقيقا لهذه الغاية، التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا ونشرها فيما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة، مع مراعاة أدوار ومسؤوليات كل منها.

٣ - وأضافت أن نص مشروع القرار يتناول بإسهاب التحديات والفرص التي ستسترشد بها الجهود الجماعية خلال السنة المقبلة من منظورٍ عمليّ المنحى يبحث في وسائل التنفيذ. ويسلِّط فيه الضوء على الدور الهام الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل بشروط ميسَّرة لفائدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفقا لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. فبناء القدرات يمكن أن يتيح فرصا تتراوح بين تمكين المرأة وتوفير إمكانية الاتصال بالإنترنت للذين خلَّفهم الركب.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (A/71/422)

(أ) **متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا** (A/71/66-E/2016/11 و A/71/363 و A/71/539؛ A/CONF.228/3)

(ب) **متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية** (A/71/313 و A/71/416)

٤ - **السيد أشاريا** (وكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): عرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (A/71/66-E/2016/11) والتقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (A/CONF.228/3)، ومذكرة الأمين العام بشأن مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا (A/71/363).

٥ - وقال إن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) قد دخل النصف الثاني من دورة تنفيذه. أما استعراض منتصف المدة الشامل

والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي أجري في تركيا عام ٢٠١٦، فقد انطوى على تقييم دقيق لحالة التنفيذ وقدم توصيات بشأن سبل المضي قدما. وأضاف أن حجم المشاركة الرفيعة المستوى في استعراض منتصف المدة يظهر رغبة المجتمع الدولي في الوقوف إلى جانب أقل البلدان نموا. ولقد أعربت أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية عن تصميمها على الوفاء بالتزاماتها. وأعرب القطاع الخاص والمجتمع المدني والبرلمانيون عن تأييدهم لأقل البلدان نموا ونظموا مناسبات خاصة بهم بالتعاون مع مكتبه. وعقدت منظمات الأمم المتحدة مناسبة رفيعة المستوى وأطلقت مجموعة أدوات إدماج برنامج عمل اسطنبول في خططها وبرامجها.

٦ - ومضى يقول إنه قد تبين في استعراض منتصف المدة أن أقل البلدان نموا أحرزت تقدما هائلا في عدد من المجالات منذ اعتماد برنامج عمل اسطنبول. وشهد معظمها نموا اقتصاديا مطردا في أعقاب التباطؤ الاقتصادي العالمي وزيادة الفوائد المتأتية من التجارة الأقاليمية، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. وأُحرز تقدم في مجال التنمية البشرية والاجتماعية، مثل الاستفادة من التعليم، وتمثيل المرأة في الحياة السياسية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون. وفيما يتعلق برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا، من المتوقع أن ينخرط ١٠ من أقل البلدان نموا في عملية الرفع من القائمة خلال السنوات القادمة. ولقد لوحظ تقدم متفاوت داخل البلدان، وليس فقط بين أقل البلدان نموا وبقية العالم. وتواجه أقل البلدان نموا تحديات جسيمة تعترض تحقيق التنمية المستدامة، مثل ارتفاع معدلات البطالة، ومحدودية التحول الهيكلي، والضعف الشديد في مواجهة الصدمات الخارجية، وحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة، والآثار المدمِّرة لتغير المناخ.

٧ - وأردف قائلا إن أقل البلدان نموا تعاني في مجموعها من تباطؤ اقتصاداتها، مع انخفاض معدلات النمو من ٥,١ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ما يُقدَّر بنسبة ٤,٥ في المائة عام ٢٠١٥، أي أقلّ من معدل النمو الذي تحقق بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠١١، ولم تتمكن من تحقيق غاية أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنويا. وعلى الرغم من أن الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض الفقر إلى النصف قد تحقق على الصعيد العالمي، ما زال التقدم المحرز في أقل البلدان نموا بطيئا. وفي منتصف المرحلة، لم يحقق معظم هذه البلدان غايات برنامج عمل اسطنبول بشأن التنمية البشرية والاجتماعية، على الرغم من المساعي الحثيثة المبذولة على مدى السنوات الخمس السابقة، كما أن الكثير من الغايات الأخرى لم يكن على المسار الصحيح.

٨ - واستطرد قائلا إن التقدم المحرز بشأن بناء القدرات الإنتاجية كان متباينا. فظلَّ نصيب الصناعة التحويلية في أقل البلدان نموا راكدا خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، رغم ما أحرز من تقدم بشأن الوصول إلى شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة. وسيكون دور القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمشاريع الريفية، عاملا حاسما لإحراز تقدم في هذا الصدد. وقد سُجِّلت تحسينات متواضعة في مجال النقل وإمكانية الحصول على الكهرباء، مع أن البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية لا تزال غير متطورة. وفي عام ٢٠١٥، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا بنسبة ٤ في المائة بالقيمة الحقيقية، رغم أن مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال دون المستوى الذي بلغته قبل الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨. ويقدم التعاون فيما بين بلدان الجنوب حاليا مساهمة متنامية إلى أقل البلدان نموا.

٩ - وأشار إلى أنه قد أعيد التأكيد في الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (A/CONF.228/3، الفصل الأول) على التزام المجتمع الدولي بإيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا في سياق تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وخطة عام ٢٠٣٠. ولقد صدر التقرير الرئيسي المعنون حالة أقل البلدان نموا عام ٢٠١٦ وهو يقدم تحليلا متعمِّقا للتقدم المحرز في تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول وغاياته منذ عام ٢٠١١ وتماسك هذا البرنامج وأوجه تآزره مع خطة عام ٢٠٣٠. ويسلط التقرير الضوء على التقارب المتزايد للأهداف والغايات، وعلى أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل اسطنبول تنفيذا فعالا على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي من شأنه أن يسهم في تعاضدهما.

١٠ - وتابع قائلا إنه قد أعيد التأكيد في استعراض منتصف المدة على الالتزام بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول وخطة عام ٢٠٣٠ على نحو كامل وفعال وفي الوقت المناسب، ودعم تعميم مراعاتهما في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نموا. واقترح في استعراض منتصف المدة استكشاف طرق لتحسين فعالية آليات توفير احتياطي من المواد الغذائية لتلك البلدان. وأعيد تأكيد الالتزام بتخصيص نسبة أكبر من مبادرة المعونة لصالح التجارة لأقل البلدان نموا. وشُجِّعت البلدان المانحة على تخصيص نسبة ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة تلك البلدان، الأمر الذي ينبغي تنفيذه في أقرب وقت ممكن. ومن المهم أيضا التمسك بالمبادئ المتعلقة بفعالية المعونة والتنمية، بما في ذلك إمكانية التنبؤ بالمعونة وشفافيتها، وتنسيقها، وتولي زمامها على الصعيد الوطني، وعدم تقييدها بشروط. وسيكون هناك تأثير مضاعف إذا خُصِّص قدر أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية للقطاع الإنتاجي وإذا ما استخدم لحشد الموارد من أجل تطوير الهياكل الأساسية والطاقة وتعبئة الموارد المحلية.

١١ - وقال إنه قد جرى التشديد في استعراض منتصف المدة على ضرورة تعزيز التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تخفيف حدة المخاطر وإدارتها، ومعالجة قابلية تأثر أقل البلدان نموا بأنواع مختلفة من الصدمات والأزمات. وتقرَّر إجراء دراسة بشأن التخفيف من الأزمات وبناء القدرة على الصمود لصالح أقل البلدان نموا. وستكون التوجيهات الصادرة عن الدورة الحالية للجمعية العامة بشأن معايير هذه الدراسة موضع ترحيب. وتقرَّر أيضا في استعراض منتصف المدة أن ينظر مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في نظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا. وسيناقش منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في اجتماعه المقبل اعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار، ثم سينظر فيها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

١٢ - وأضاف أن الدول الأعضاء أكدت من جديد في استعراض منتصف المدة التزامها بالتفعيل الكامل لمصرف التكنولوجيا بحلول عام ٢٠١٧. وقد اجتمع مجلس إدارة مصرف التكنولوجيا في تموز/يوليه ٢٠١٦ لصياغة الميثاق وخطة استراتيجية لفترة ثلاث سنوات. وأحيل مشروع الميثاق إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/71/363. وسيُموَّل مصرف التكنولوجيا من تبرعات الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات. ولقد عرضت تركيا استضافة مصرف التكنولوجيا.

١٣ - واستطرد قائلا إن الهجرة مسألة حيوية بالنسبة لأقل البلدان نموا، لأنها بلدان منشأ وبلدان مضيفة على السواء.

وفي عام ٢٠١٥، وفَّرت أقل البلدان نموا اللجوء إلى ٤,٢ ملايين لاجئ، أي نسبة ٢٦ في المائة من المجموع العالمي. ولا بد من تناول الهجرة بصورة شاملة لتعظيم فوائدها الإنمائية وتحويلاتها المالية للبلدان المضيفة وبلدان المنشأ. ولا بد من بيان الأولويات الرئيسية لأقل البلدان نموا في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظَّمة والقانونية المقترح إبرامه في المستقبل.

١٤ - وأشار إلى أن المناقشات بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية تعتبر من العوامل الحاسمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وسائر برامج عمل الأمم المتحدة. ونظرا إلى أن أقل البلدان نموا في حاجة ماسة إلى الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة، لا بد من معالجة أولوياتها في هذا الاستعراض.

١٥ - وبالمثل، فإن قضايا أقل البلدان نموا وشواغلها وتطلعاتها ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بهدف القضاء على الفقر وتحقيق التحول الهيكلي وتعزيز قدرة تلك البلدان على الصمود. وقال إن مكتبه نظَّم مناسبات محددة وأوضح شواغل أقل البلدان نموا من خلال الآليات المؤسسية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وجرى تعزيز الدعوة والتنسيق مع المؤسسات العالمية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية والاقتصادية. وفي ضوء تعزيز الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، فإن مكتبه لا يزال ملتزما بتعزيز مساعيه في مجال الدعوة ودراساته التحليلية والدعم الذي يقدمه إلى الدول الأعضاء خلال المفاوضات الحكومية الدولية، والتنسيق مع الأمم المتحدة وسائر الجهات صاحبة المصلحة.

١٦ - وعرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ (A/71/313)، فقال إن التقرير يقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ برنامج عمل فيينا تركز على ستة مجالات رئيسية ذات أولوية هي التالية: القضايا الأساسية لسياسات المرور العابر؛ وتطوير البنية التحتية وصيانتها؛ والتجارة الدولية وتيسير التجارة؛ والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي؛ والتحول الاقتصادي الهيكلي؛ ووسائل التنفيذ. ويشدد التقرير على أهمية خطة عام ٢٠٣٠ وهدفها الرئيسي الذي يتمثل في ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. ويعني الارتباط الوثيق بين خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل فيينا أن التنفيذ الفعال لهذا البرنامج سيكون مفيدا لتنفيذ الخطة في البلدان النامية غير الساحلية. ولقد أصبح برنامج عمل فيينا إطارا إنمائيا شاملا يعكس التزام المجتمع الدولي بدعم البلدان النامية غير الساحلية في العالم البالغ عددها ٣٢ بلدا. ومن المهم تعزيز الاتساق بين برنامج عمل فيينا وخطة عام ٢٠٣٠ وكذلك مع الآليات الإنمائية الأخرى، بما في ذلك اتفاق باريس، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وحزمة قرارات نيروبي التي اتخذها المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية.

١٧ - وفي عام ٢٠١٥، سجَّلت ستة بلدان فقط من البلدان النامية غير الساحلية نمو الناتج المحلي الإجمالي بما يتجاوز نسبة ٧ في المائة، بينما شهدت ثلاثة بلدان نموا سلبيا. وترتبط أرقام الناتج المحلي الإجمالي ارتباطا وثيقا بالأداء التجاري، حيث استمرَّ نصيب البلدان النامية غير الساحلية من الصادرات العالمية في الانخفاض، من ١,٢ في المائة عام ٢٠١١ إلى ٠,٩٦ في المائة عام ٢٠١٥، وذلك إلى حد كبير بسبب الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية. وتشير البيانات إلى التهميش المستمر لهذه البلدان في النظام التجاري العالمي وتظهر ضرورة عكس هذا الاتجاه، بسبل منها تقديم

الدعم لتنويع الصادرات وتعزيز القيمة المضافة وربط سلاسل القيمة الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من أن نسبة السكان في البلدان النامية غير الساحلية الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ ١,٩٠ دولار يوميا قد انخفض من ٤٩ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٣١ في المائة عام ٢٠١٢، لا يزال الفقر متفشيا في تلك البلدان.

١٨ - وفيما يتعلق بالقضايا الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر، ذكر أن ١٠ بلدان نامية غير ساحلية و ١٥ بلدا من بلدان المرور العابر صدَّقت على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وشجَّع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، على النظر في التصديق على الاتفاق في أقرب وقت ممكن لتعجيل دخوله حيز النفاذ. وينبغي تشجيع التصديق على الاتفاقيات الدولية الأخرى التي تدعم التعاون في مجال المرور العابر وتيسير التجارة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، مثل الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (اتفاقية النقل الدولي البري) وبروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو المنقحة بشأن تبسيط الإجراءات الجمركية وتنسيقها). ومما يبعث على التفاؤل أن أحد البلدان النامية غير الساحلية وبلدين من بلدان المرور العابر قد أصبحت أطرافا في اتفاقية كيوتو المنقحة في حين انضمت باكستان والصين إلى اتفاقية النقل الدولي البري.

١٩ - وفيما يتعلق بتطوير البنية التحتية وصيانتها، أشار إلى أن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر تواصل، بالتعاون مع شركائها في التنمية، بذل الجهود الرامية إلى توسيع وتحسين بنيتها التحتية للنقل البري وعبور الحدود. وتعد تعبئة موارد إضافية من أجل تطوير البنية التحتية أمرا بالغ الأهمية من أجل تكملة الجهود المبذولة محليا. وأوضح أن الكثير من البلدان النامية غير الساحلية تحرز تقدما بشأن تيسير التجارة، ولكن من المهم المضي قدما بشأن مسائل من قبيل مراكز الحدود ذات المنفذ الواحد، ونظم النافذة الواحدة الإلكترونية، ونظم الدفع الإلكتروني للرسوم الجمركية والضرائب. ويجعل ارتفاع التكاليف التجارية التي تتكبدها البلدان النامية غير الساحلية المن المهم زيادة التدخلات الفعالة لتيسير التجارة وتعزيز التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية والشركاء من بلدان المرور العابر.

٢٠ - وأضاف أن كلا من البلدان النامية غير الساحلية طرفٌ في أربعة اتفاقات تجارية إقليمية في المتوسط، مما يشير إلى التزامها بتحسين التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي عن طريق الموصولية وتوسيع الأسواق وزيادة الإمكانات التجارية. وفي ما يتعلق بالتحول الاقتصادي الهيكلي، استمرت الاتجاهات في أنشطة إضافة القيمة في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض، مما يؤكد الحاجة إلى بناء القدرات وتعزيز التصنيع المستدام والشامل للجميع. وفيما يتعلق بوسائل التنفيذ، فقد انخفض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية منذ عام ٢٠١٣. ومن الأهمية الحيوية تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي للبلدان النامية غير الساحلية.

٢١ - وأردف قائلا إن النجاح في تنفيذ برنامج عمل فيينا رهن بالقدرة على تعميم مراعاته في الخطط الإنمائية الوطنية والقطاعية. ولذا، فهو يشجَّع البلدان النامية غير الساحلية على تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها الإنمائية على نحو يعزز الاتساق مع تنفيذ برنامج عمل فيينا.

٢٢ - واسترسل قائلا إن التقرير يسلِّط الضوء على العمل المشترك الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية لكفالة تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذا فعالا. ولقد اعتمد إعلانٌ تطلعي في الاجتماع الخامس للوزراء المسؤولين عن التجارة في البلدان النامية غير الساحلية الذي نظَّمه مكتبه بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وستُستضاف قريبا في النمسا حلقة دراسية رفيعة المستوى بعنوان ''التعجيل بتوفير الطاقة المستدامة للجميع في البلدان النامية غير الساحلية من خلال الشراكات الابتكارية'' بهدف تسخير الشراكات والمبادرات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وبالمثل، فإن حكومة فييت نام قد عرضت استضافة الاجتماع الرفيع المستوى للمنطقة الأوروبية الآسيوية بشأن تحسين التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في مجالات المرور العابر وتيسير التجارة وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، الذي من المقرر عقده في أوائل عام ٢٠١٧. وقال إن مكتبه سيبذل قصارى جهده للاضطلاع بولايته في سبيل دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا على نحو كامل وفعال وفي الوقت المناسب ومساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز الاتساق بين برنامج العمل المذكور وخطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الأطر الإنمائية.

٢٣ - **السيدة ليويجاروين** (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن برنامج عمل اسطنبول بالنسبة لأقل البلدان نموا هو تعبير عن الدعم لجهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة. ورغم التقدم المحرز في السنوات الخمس الأولى من تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، ما زالت معظم أقل البلدان نموا تواجه تفشي الفقر وعوائق هيكلية تعترض النمو، وانخفاض مستويات التنمية البشرية، وارتفاع معدلات التعرُّض للصدمات والكوارث. وفي هذا الصدد، أعربت عن ترحيب المجموعة بالإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول الذي أعيد فيه تأكيد الالتزام بمواصلة تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية لصالح أقل البلدان نموا في جميع المجالات ذات الأولوية وضمان تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في الوقت المناسب وعلى نحو فعال في سياق خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سينداي.

٢٤ - وأضافت أن التعاون الدولي أمر حاسم لضمان فعالية التنمية وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في خروج أقل البلدان نموا من تلك الفئة، ولا سيما فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات المتعهد بها لتلك البلدان، مثل تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحقيق التنفيذ الدائم والمناسب التوقيت لوصول جميع المنتجات إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. وينبغي عكس اتجاه الانخفاض في تعبئة الموارد اللازمة لمبادرة المعونة لصالح التجارة. ورغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل هام في بناء قاعدة اقتصادية قوية، فقد وُجِّه أقل من ٢ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى أقل البلدان نموا، وتركز هذا بدوره في الغالب في قطاع الصناعات الاستخراجية. وينبغي للجهات صاحبة المصلحة النظر في تعزيز الاستثمارات التي تؤدي إلى التحول الهيكلي وإيجاد فرص العمل المنتج وتحقيق النمو المنصف والمستدام في أقل البلدان نموا. ويتعين إلغاء التدابير الاقتصادية الانفرادية المفروضة على أقل البلدان نموا لما لها من أثر سلبي على تنمية البلدان المتضررة وازدهارها وعلى ما تبذله من جهود بهدف الخروج من فئة أقل البلدان نموا. وحري بالشركاء في التنمية تقديم الدعم الكامل لأقل البلدان نموا من خلال ضمان الأداء المجدي لمصرف التكنولوجيا بحلول عام ٢٠١٧.

٢٥ - وقالت إن المجموعة تكرر تأكيد الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات

التي تواجهها نتيجة افتقارها إلى منافذ برية إلى البحر، ومما يزيد الأمر سوءا بعد هذه البلدان عن الأسواق العالمية وارتفاع المخاطر وتكاليف العبور، وهو ما يحد من حصائل التصدير ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتعبئة الموارد المحلية. وينبغي تعميم مراعاة برنامج عمل فيينا لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية ودفع عجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية. ويتعين على الشركاء في التنمية وبلدان المرور العابر والمنظمات الدولية أن تعمم مراعاة برنامج عمل فيينا، تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، من أجل التنفيذ الفعال والمتكامل والمتسق للبرنامج، وأن تنشئ مرافق خاصة للبلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء. ويؤدي تطوير البنية التحتية دورا رئيسيا في الحد من تكاليف التنمية في البلدان النامية غير الساحلية. ومن ثم، ينبغي للمنتدى العالمي للبنى التحتية أن يكون موضع ترحيب باعتباره أداة لمتابعة خطة عمل أديس أبابا من شأنها أن تساعد على تطوير هياكل أساسية مستدامة وميسرة ومرنة في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية.

٢٦ - وقالت إن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية تتأثر في كثير من الأحيان بتغير المناخ والأزمات الصحية والكوارث الطبيعية وتقلبات أسعار السلع الأساسية والصدمات المالية الخارجية. ومن الضروري أن يزيد المجتمع الدولي المساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية لمساعدتها على التغلب على مواطن ضعفها واكتساب القدرة على الصمود ووضعها على طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

٢٧ - **السيد فانسوريفونغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة ما زالت تجابه تحديات من قبيل الفقر والضعف أمام الصدمات الخارجية وتغير المناخ، مما يعوق جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية وتنفيذ الخطط الإنمائية العالمية المتفق عليها. وينبغي إيلاء التنمية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية أولوية نظرا لعدم قدرة هذه البلدان على التغلب على التحديات التي تواجهها دون دعم من المجتمع الدولي. ولقد حدد برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا أولويات لتلك المجموعات من البلدان بغية مساعدتها في تلبية احتياجاتها الخاصة والتصدي للتحديات التي تواجهها، ورفع اسمها من قائمة البلدان المتخلفة النمو في نهاية المطاف.

٢٨ - وأردف قائلا إن خطة عام ٢٠٣٠ هي معلم تاريخي للمجتمع الدولي، لأنها حددت هدفا ساميا يتمثل في تحقيق تنمية مستدامة لا تترك أحدا خلف الركب. وتشمل هذه الخطة التزاما بدعم ومساعدة مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة من خلال أهداف وغايات للقضاء على الفقر المدقع ودعم تنميتها. ولذا ينبغي أن يأخذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لتلك البلدان والتحديات الفريدة التي تواجهها من خلال تقديم التوجيهات الاستراتيجية ذات الصلة إلى وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما بهدف دعم تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا.

٢٩ - ومضى يقول إنه ينبغي تضييق فجوة التنمية في هذه المنطقة، نظرا لأن بعض البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ما زالت بلداننا تواجه أوضاعا خاصة. واعتمدت الرابطة أطرا وإعلانات تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك مبادرة خطة العمل الثالثة لتحقيق التكامل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا

والخطة الرئيسية لتحقيق التواصل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥.

٣٠ - وقال إن مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة تحتاج، بالنظر إلى التحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها، إلى دعم مالي كاف ويمكن التنبؤ به من الشركاء في التنمية - على النحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا - لتنفيذ ومتابعة برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا. وأردف قائلا إن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية يظلُّ المصدر الحيوي للتمويل الخارجي للتنمية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. ودعا الشركاء في التنمية إلى مواصلة دعم مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة لتمكينها من التغلب على التحديات الإنمائية الفريدة التي تواجهها.

٣١ - **السيدة نعيم** (ملديف): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقالت إن التحالف بوصفه مجموعة من البلدان تواجه تحديات كبيرة بسبب ظروفها الخاصة يعرب عن تضامنه التام مع أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وأردفت قائلة إن ثمانية أعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة تندرج في فئة أقل البلدان نموا التي هي أقرب بحكم طبيعتها إلى البلدان ''الجزيرية'' منها إلى البلدان غير الساحلية. وبوصفها دولا جزرية وساحلية، فإنها تفهم التحديات الناجمة عن بعد الموقع ومحدودية القدرة على الاتصال الإلكتروني.

٣٢ - وأشارت إلى أنه من المهم أن يدمج برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا تماما في خطة عام ٢٠٣٠، بطرق من بينها إقامة روابط بين عملية استعراض البرنامجين وعملية متابعتهما. وبينما توفر خطة عام ٢٠٣٠ إطارا شاملا لتحقيق التنمية المستدامة، يقدم برنامجا العمل نهجا محددة الهدف تلائم ظروفا بعينها لدعم ما تبذله البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة من جهود في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وتشمل مجموعة أقل البلدان نموا الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تواجه تحديات هيكلية لا يمكن التغلب عليها - مثل محدودية الوصول إلى الموارد وقابلية التأثر بتغير المناخ - فضلا عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها أقل البلدان نموا.

٣٣ - وبغية المضي قدما، يجب أن تقدم منظومة الأمم المتحدة دعما معززا ومتسقا باستمرار للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. ويتطلع تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى إجراء مناقشات بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات وإلى بذل جهود أخرى ترمي إلى النظر في الدعم الذي تتلقاه البلدان على المستوى الميداني لضمان الملكية الوطنية لأنشطة التنمية المستدامة. ويتعين على المنظمات الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، أن توائم برامج الدعم التي تقدمها مع خطة عام ٢٠٣٠ لضمان تنفيذ العمليات التي تم التفاوض بشأنها خلال العامين الماضيين، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي النظر في وضع مقاييس شفافة تتجاوز نصيب الفرد من الدخل لقياس التقدم المحرز بشأن التنمية المستدامة، نظرا لما لهذه المقاييس من أهمية بالغة بالنسبة لجميع البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. فالمؤشرات القائمة على الدخل لا تعكس مدى تقدم مجتمع ما أو مدى ضعفه أو قدرته على الصمود في وجه الأزمات، كما أنها لا تتناول الظروف الفريدة لكل بلد والتحديات الخاصة التي يواجهها. ويكتسب هذا التمييز أهمية عند تقييم البلدان لأغراض الرفع من قائمة أقل البلدان نموا. وتعاني العديد من أقل البلدان نموا التي هي في سبيلها للخروج من هذه الفئة من هشاشة شديدة إزاء الصدمات، بما في ذلك الكوارث الواسعة النطاق التي يمكن أن تمحو سنوات من المكاسب الإنمائية. ونظرا للزيادة المطردة في عدد البلدان التي

يجري تقييمها لأغراض الرفع من القائمة، يجب أن تكون الأولوية للحفاظ على مكاسبها الإنمائية.

٣٤ - **السيدة نازير** (هايتي): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن برنامج عمل اسطنبول قد دخل مرحلة حاسمة عقب استعراض منتصف المدة. وأعربت عن تأييد الجماعة الكاريبية التام للإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة. ويتعين أن يظلَّ برنامج عمل اسطنبول نقطة المحور بالنسبة لأقل البلدان نموا ضمن مجموعة من العمليات المعقدة الرامية إلى القضاء على الفقر وترسيخ التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ويتعين أن يعزز هيكل المنظومة الإنمائية العالمية الاتساق والفعالية وأوجه التآزر على جميع المستويات من حيث التوجهات والإجراءات الاستراتيجية.

٣٥ - وأردفت قائلة إن نتائج برنامج عمل اسطنبول أبعد عن أن تكون نتائج نهائية. فمنذ عام ٢٠١١، لم يرفع من قائمة أقل البلدان نموا سوى بلدين. وبينما بلغت ١٠ بلدان أخرى عتبة إعادة التصنيف في عام ٢٠١٥، لم يستوف معايير الرفع سوى خمسة منها. ولم يكن التقدم المحرز كافيا في معظم أقل البلدان نموا ولم يتحقق فيها معظم الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي للجهات صاحبة المصلحة أن تضاعف جهودها لتحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول بحلول عام ٢٠٢٠، والوفاء بالتزاماتها وتنفيذ جميع الجوانب التقنية والمالية للشراكات المبينة في برنامج عمل اسطنبول، وخطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس.

٣٦ - ورغم التقدم المحرز، أخفقت أقلُّ البلدان نموا في تحقيق التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق تغيرات مستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعمل غالبية الناس في أقل البلدان نموا في القطاع الزراعي الذي يشهد ركودا في المكاسب منذ عام ٢٠١٠، وتنتشر في المناطق الريفية التي يعيشون فيها أعلى معدلات الجوع وسوء التغذية. وخلال السنوات الخمس السابقة، كان التقدم بطيئا في تنويع الإنتاج وتحقيق قيمة مضافة بينما ظلَّ الاندماج في سلاسل القيمة العالمية محدودا. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثر، على غرار الصادرات، بالصدمات الخارجية بسبب ارتفاع التركز القطاعي والجغرافي. وبالمقارنة مع عام ٢٠١١، شهدت أقل البلدان نموا انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي الذي ظلَّ دون الهدف المتمثل في نموه بنسبة لا تقل عن ٧ في المائة الذي أوصى به برنامج عمل اسطنبول. وتؤدي الاتجاهات المبينة إلى عرقلة جهود القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وسوف تؤدي، إذا لم ينعكس مسارها، إلى المزيد من التهميش.

٣٧ - وينبغي لأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية أن تقوم بتعزيز أشكال التعاون التي حققت نتائج إيجابية وترتيبها حسب الأولوية، حتى وإن كان التقدم المحرز والتأثير المضاعف بطيئين. ويتعين زيادة الاستفادة من الإمكانات التي يوفرها نمو تعبئة الموارد المحلية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص- كما يتضح من مبادرة الطاقة المستدامة للجميع - والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على سبيل المثال. وأعربت عن الترحيب بإنشاء مصرف التكنولوجيا.

٣٨ - وأشارت إلى أنه ينبغي إعادة النظر في معايير الرفع من مجموعة أقل البلدان نموا، ولا سيما فيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون ومنح أفضلية الوصول إلى الأسواق الأجنبية. وينبغي استخلاص الدروس من الصعوبات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون والمعرَّضة لأثر الصدمات الخارجية، بما في ذلك الدروس المستفادة من تجربة الجماعة الكاريبية. وتبرز الحاجة إلى النظر العاجل في اتخاذ تدابير أكثر مرونة لإلغاء القروض بشروط ميسرة

والامتيازات التجارية لئلا تُقوَّض فرص بلدان المرور العابر في رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا بشكل مستدام.

٣٩ - وقالت إن الجماعة الكاريبية، بوصفها مجموعة تضم الدول الجزرية الصغيرة النامية، تعلق أهمية كبيرة على تعزيز القدرة على الصمود أمام الكوارث الطبيعية. وقبل خمسة عشر يوما، ضرب هايتي إعصار من الفئة ٤ أسفر عن حالات وفاة وتشريد ودمار هائل في الهياكل الأساسية والمخزون الرأسمالي الزراعي. وأدت هذه الأضرار إلى تفاقم الحالة غير المستقرة، وتهديد الأمن الغذائي، والصحة، والعمالة، والبقاء على قيد الحياة داخل المناطق المتضررة وخارجها. وفي مواجهة الأخطار المتكررة والمنظورة، يتعين على أقل البلدان نموا أن تتجنب الدخول في حلقة مفرغة بإعادة البناء من الصفر. وحثت البلدان المتقدمة النمو والهيئات المتعددة الأطراف على تفعيل وإعمال الآليات المصممة لتحسين قدرة أقل البلدان نموا على الصمود، وبخاصة نافذة التصدي للأزمات والصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً.

٤٠ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن برنامج عمل اسطنبول يمثل الرؤية والتطلعات المشتركة لأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية. فأقل البلدان نموا هي أكثر البلدان ضعفا، على النحو الذي اعترفت به خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سينداي. وتبرز الحاجة إلى سياسات وطنية فعالة، ودعم عالمي معزز، وآليات ملائمة على جميع المستويات لتحقيق برنامج عمل اسطنبول.

٤١ - واسترسل قائلا إن أداء أقل البلدان نموا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان مثارا للإعجاب. فقد تضاعف عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة في أقل البلدان نموا بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، بينما زادت إمكانية الحصول على الكهرباء. وأسفرت المبادرات الرامية إلى تعزيز شبكات النقل في آسيا وأفريقيا إلى وصول نصيب تلك البلدان من الشحن الجوي على صعيد النقل العالمي إلى ما يقرب الضعف في الفترة نفسها. وفيما يتعلق بتهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص، فقد صنِّف ١١ بلدا من أقل البلدان نموا من بين أكثر ١٠٠ بلد ملاءمةً لبدء نشاط تجاري.

٤٢ - واستدرك قائلا إن التنمية كانت بطيئة ولم تسر على وتيرة واحدة. ولم يتمكن العديد من أقل البلدان نموا من تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية وشهد بعضها انخفاضا حادا في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ بسبب تطرف أحوال الطقس، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، والتحديات الأمنية على الصعيد الإقليمي. وما زالت هناك عقبات شاقة تعترض سبيل التحول الهيكلي. ولم يتمكن سوى ثلاثة بلدان من زيادة حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ونظرا لأن أقل البلدان نموا تعتمد في أغلب الأحوال على الزراعة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، فمن المحبط أن نعلم أن متوسط حصة القيمة المضافة في الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من ٢٥,٤ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٢٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٤. ويعاني معظم أقل البلدان نموا من نقص غذائي وتخلف في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ورغم أن نصيب أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية قد تضاعف تقريبا بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠، كان التقدم بطيئا بعد ذلك وانخفض نصيبها من هذه الصادرات في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية. وما زالت الصادرات شديدة التركز في منتجات بعينها، إذ اعتمد ما يقرب من ٧٠ في المائة من صادرات السلع على ثلاثة منتجات رئيسية في عام ٢٠١٤. ورغم هذه الصعوبات، بلغت عشرة بلدان أخرى من أقل البلدان نموا عتبات الخروج من هذه الفئة بحلول آذار/مارس ٢٠١٥.

٤٣ - وتابع قائلا إنه قد جرى التأكيد في استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول أن إحراز تقدم سريع في أقل البلدان نموا سوف يتطلب اتباع نهج كلي متعدد الجهات صاحبة المصلحة والتزاما سياسيا قويا وقدرا من المتابعة والرصد. وليس هناك بديل عن تعزيز الشراكات العالمية من أجل تعزيز بناء القدرات الإنتاجية. ويلزم ضخ قدر أكبر من الاستثمارات في أقل البلدان نموا وزيادة الجهود الرامية إلى إتاحة التكنولوجيا لها. وأعرب عن تطلع مجموعة أقل البلدان نموا إلى اعتماد ميثاق مصرف التكنولوجيا وبدء تشغيله. ودعا جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى تقديم مساهمات سخية في هذا الصدد.

٤٤ - وقال إنه يتعين على شركاء التنمية الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية تجاه أقل البلدان نموا وتوفير إمكانية وصول جميع منتجاتها إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. وهناك حاجة إلى دعم دولي قوي لمساعدة أقل البلدان نموا على مواجهة قابليتها للتأثر بتغير المناخ والكوارث وتفشي الأمراض التي تهدد الحياة. وينبغي أن يعكس استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات الأولويات الرئيسية لأقل البلدان نموا والدعم المقدم لها. ويتعين أن تكون المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية العالمية وغيرها من الهيئات العالمية الواضعة للقواعد أكثر إدماجا لأقل البلدان نموا وأكثر استجابة لشواغلها وتطلعاتها. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى مصادر تمويل إضافية وتكييف البرامج والمبادرات لتلائم مختلف القطاعات الإنتاجية. وينبغي تقديم ما يلزم من الدعم إلى أقل البلدان نموا لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول وخطة عام ٢٠٣٠ في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٥ - **السيد موندانداا** (زامبيا): تكلم باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقال إنه يرحب باعتراف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها فيما يتصل بانعدام منافذها البرية إلى البحر، وبعدها عن الأسواق العالمية، وارتفاع تكاليف العبور ومخاطره. وتؤدي هذه العوامل إلى تآكل القدرة التنافسية لهذه البلدان وتحجيم قدرتها على تسخير فوائد التجارة الدولية وتحويل اقتصاداتها هيكليا والتغلب على الآثار السلبية لتغير المناخ والتغيرات البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولا يمكن أن تحقق البلدان النامية غير الساحلية أهداف التنمية المستدامة دون تحقيق الأهداف ذات الأولوية الواردة في برنامج عمل فيينا. وأوضح أن التنفيذ الناجح لخطة التنمية الجديدة سيتطلب التآزر والاتساق في تنفيذ كلتا العمليتين ومتابعتهما واستعراضهما. ويكتسي نجاح العمليتين أهمية بالغة في تحويل البلدان النامية غير الساحلية إلى بلدان ''موصولة برا'' وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

٤٦ - وفي الشهر السابق، عقد وزراء خارجية البلدان النامية غير الساحلية اجتماعا في نيويورك وناقشوا تعزيز الاتساق في تنفيذ برنامج عمل فيينا، وخطة عام ٢٠٣٠ وغيرهما من أطر التنمية العالمية وعمليات المتابعة. وعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن النقل المستدام في البلدان النامية غير الساحلية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات الأسبوع الماضي. وقد اعتمد كلا الاجتماعين وثائق ختامية طرحت قضايا هامة بشأن تنمية البلدان النامية غير الساحلية وردت الإشارة إليها أيضا في تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا (A/71/313).

٤٧ - وأعرب عن القلق إزاء استمرار ضعف النمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية وهشاشة رفاهها الاجتماعي أمام الصدمات الخارجية، ولا سيما تقلب أسعار السلع الأساسية. وقد تسبَّبت زيادة الاعتماد على السلع

الأساسية إلى انخفاض نصيب تلك البلدان من الصادرات العالمية في عام ٢٠١٥، وما زالت تواجه ارتفاع التكاليف في معاملات النقل والتجارة رغم ما أحرز من تقدم في تحسين هياكل النقل الأساسية وتيسير التجارة.

٤٨ - وأشار إلى أن هناك عددا من المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها للمضي قدما في تنفيذ برنامج عمل فيينا الذي ينبغي إدماجه في صميم خطة التنمية لضمان تنفيذها بصورة فعالة. وفي هذا الصدد، أثنى على المؤسسات التابعة للأمم المتحدة التي قامت بالفعل بتعميم مراعاة برنامج العمل، وشجَّع سائر المؤسسات على أن تحذو حذوها.

٤٩ - وثمة مجال هام آخر هو إنشاء وتعهُّد هياكل أساسية ونظم للمرور العابر والنقل عالية الجودة ومأمونة وموثوقة، وتتسم بالكفاءة وكلها أمور تكتسي أهمية بالغة دائما في الحد من تكاليف النقل والتجارة وتعزيز القدرة التنافسية والاندماج في الأسواق الإقليمية والعالمية. غير أن حجم الموارد اللازمة للاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها ما زال يشكل تحديا. وخلص من ذلك إلى حث المجتمع الدولي على دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية لتطوير الهياكل الأساسية، ودعا المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الإقليمية إلى إنشاء صناديق مخصصة للهياكل الأساسية أو نوافذ تمويل خاصة لتلبية احتياجاتها. وينبغي للمنتدى العالمي للهياكل الأساسية ضمان زيادة مشاركة البلدان النامية غير الساحلية ومعالجة الثغرات في البنى التحتية والقدرات، ولا سيما الاحتياجات المتعلقة بالهياكل الأساسية للنقل العابر.

٥٠ - وأضاف أن التجارة تكتسي أهمية بالغة أيضا بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. ومن شأن تحسين تيسير التجارة أن يؤدي إلى خفض تكاليف التبادل التجاري وتكاليف المعاملات، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات والمساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية السريعة والشاملة للجميع والتحول الهيكلي. وسيساعد اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة على تقليل التحديات إلى أدنى حد من خلال تحسين كفاءة الجمارك، وخفض تكاليف التجارة وتقليص حالات التأخير في المعابر الحدودية. ويمكن أيضا أن يساعد البلدان النامية غير الساحلية على تنويع اقتصاداتها من حيث التصدير والوصول للأسواق وتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. وحث جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الإسراع بالتصديق على اتفاق تيسير التجارة وتنفيذه. وينبغي للشركاء في التنمية دعم الجهود المتعلقة بتيسير التجارة، بما في ذلك زيادة موارد المعونة لصالح التجارة للبلدان النامية غير الساحلية.

٥١ - وختم بالقول إنه من الضروري أن تعجِّل البلدان النامية غير الساحلية بزيادة قدرتها على التأقلم مع تقلبات أسعار السلع الأساسية من خلال تسريع وتيرة التصنيع، وإضافة القيمة، وتعزيز الخدمات والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي للمنظمات الدولية والشركاء في التنمية تقديم الدعم المالي والتقني إلى تلك البلدان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية غير الساحلية على إجراء البحوث والتحليلات بشأن تأثير حالتها على التنمية المستدامة وعلى المشاركة الفعالة في التجارة الدولية وتحقيق أولويات برنامج عمل فيينا وأهداف التنمية المستدامة.

٥٢ - **السيد بينيا** (باراغواي): قال إن خطوات هامة اتخذت منذ الاعتراف الرسمي بالبلدان النامية غير الساحلية في عام ١٩٥٧ في أعقاب اعتماد قرار الجمعية العامة ١٠٢٨ (د-١١). ومنذئذ، أعطيت احتياجات تلك البلدان اهتماما أكبر على الصعيد المتعدد الأطراف. لكنه أضاف أنها بقيت، رغم هذا التقدم، مهمشة فيما يتعلق بتدفقات التجارة والاستثمارات العالمية بسبب بعدها عن الأسواق الدولية،

وارتفاع تكاليف النقل والمرور العابر لبضائعها، وصغر حجم أسواقها الداخلية نسبيا. وقال إن برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٣، وفر منبرا يشمل اهتمامات البلدان النامية غير الساحلية في جدول الأعمال المتعدد الأطراف. وفي عام ٢٠١٤، اعتُمد برنامج عمل فيينا باعتباره برنامجا عملي المنحى يتضمن ست أولويات لمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها. وأضاف أن تلك الصكوك حيوية بالنسبة لمعالجة المصالح المشتركة، وقد تعززت بخطة عام ٢٠٣٠ التي تقرُّ بقيمة التجارة الدولية كأداة للتنمية، وكذلك بخطة عمل أديس أبابا.

٥٣ - وأضاف أن البلدان النامية غير الساحلية اجتمعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ خلال المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، حيث دعت إلى تنفيذ خطة عمل محددة لصالحها في تلك المنظمة. وقد حثت كذلك على الإسراع في التصديق على الاتفاق بشأن تيسير التجارة وتنفيذه، وحثت الدول الأعضاء على مواصلة تقديم مساعدة تقنية ومالية مستدامة من أجل بناء القدرات والتنمية. وشجَّع الاجتماع الخامس لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية في حزيران/يونيه ٢٠١٦ على التصديق على الاتفاق بشأن تيسير التجارة، مما يدلُّ على التزامها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي تلك المناسبة، اعتُمد إعلان وزاري أعيد فيه تأكيد أهمية خطة عام ٢٠٣٠ في الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها، وحث وكالات الأمم المتحدة على العمل بشكل وثيق مع تلك البلدان من أجل تعزيز تنفيذ برنامج عمل فيينا.

٥٤ - واسترسل قائلا إن اجتماعات أخرى للبلدان النامية غير الساحلية عقدت أثناء الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، حيث تم التوصل إلى توافق آراء بشأن دعم الاحتياجات الخاصة لتلك البلدان في مسائل التجارة والاستثمار والتنمية، وأيضا في دولة بوليفيا المتعددة القوميات في الأسبوع السابق، حيث اعتُمد إعلان يبرز أولويات تلك البلدان في مجال النقل والمرور العابر. وقال إنه يتعين على البلدان النامية غير الساحلية أن تعمل بجد من أجل إعداد سياسات تلبي احتياجاتها المحددة والتحديات التي تواجهها. وينبغي مضاعفة الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج عمل فيينا وتعميم مراعاة الأطر الدولية بشأن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وتعزيز الدعم المقدم إليها.

٥٥ - **السيد سينها** (الهند): قال إنه على الرغم من أن كل بلد يواجه تحديات محددة في السعي لتحقيق التنمية المستدامة، فإن أكثر البلدان ضعفا، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تستحق اهتماما خاصا. وذكر أن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول قيَّم الفرص والتحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا في سياق اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سينداي، واتفاق باريس.

٥٦ - وأضاف أن الهند ملتزمة بالشراكة في مجال النمو السريع والتنمية في أقل البلدان نموا، مسترشدة في ذلك برؤية المصير المشترك. وانطلاقا من هذه الروح، أسهمت حكومة الهند بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من أجل نجاح استعراض منتصف المدة. وتُركِّز الشراكة الإنمائية بين الهند والبلدان الأقل نموا على بناء القدرات وتقاسم الخبرات التكنولوجية وتقديم المساعدة المالية. وأوضح أنها قدمت المساعدة من خلال مختلف البرامج الرئيسية، بما في ذلك البرنامج الهندي

الرئيسي للتعاون التقني والاقتصادي، القائم منذ ستينيات القرن الماضي. كما قدمت منحا دراسية وفترات انتداب للتدريب في القطاعات ذات الأولوية، مثل الزراعة والطب والقطاع المصرفي، مع ما يقرب من ٦٠٠ ٤ فترة انتداب للتدريب لفائدة أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٦. وكانت الهند أول الاقتصادات الناشئة التي تقدم لأقل البلدان نموا خطة أفضلية تجارية معفية من الرسوم الجمركية.

٥٧ - واسترسل قائلا إن العلاقة الخاصة بين الهند والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة تبلورت من خلال مؤتمرات قمة منتدى الهند - أفريقيا الثلاثة التي عقدت حتى الآن، إلى جانب قمة منتدى التعاون بين الهند وجزر المحيط الهادئ. وكانت الهند قد قدمت، بمناسبة مؤتمر قمة منتدى الهند - أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ائتمانات بشروط ميسَّرة إضافية بقيمة ١٠ بلايين دولار إلى البلدان الأفريقية على مدى السنوات الخمس التالية. وأشار أيضا إلى تقديم منحة مساعدة إضافية بقيمة ٦٠٠ مليون دولار، تضمنت تمويل صندوق الهند - أفريقيا للتنمية وتمويل صندوق الهند - أفريقيا للرعاية الصحية. وأضاف أن الهند قدمت كذلك أكثر من ٠٠٠ ٥٠ منحة دراسية لأفريقيا خلال فترة السنوات الخمس التالية، إلى جانب إنشاء معاهد لبناء القدرات في قطاعات مختلفة في أفريقيا. كما أصبح مشروع الشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا يعمل في حوالي ٥٠ بلدا. وعلى المستوى المتعدد الأطراف، تتمتع الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا بشراكة نشطة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمساعدة البلدان النامية. وفي الوقت الذي تراجعت فيه مستويات المعونة من البلدان المانحة، فقد استمر الدعم الذي تقدمه الهند وتوسَّع في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٨ - وأشار إلى أن معظم أقل البلدان نموا هي اقتصادات مصدِّرة للسلع الأساسية. ومن ثم ينبغي التركيز بشكل قوي على القدرات الإنتاجية وتعبئة الموارد الكافية لسد الفجوة في تمويل التنمية. وينبغي للبلدان المانحة أن تعجِّل بالوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد أبرمت الهند اتفاقات للتعاون الثنائي مع جيرانها من البلدان غير الساحلية من أجل تيسير المرور العابر للسلع وهي تظل ملتزمة بتلبية احتياجات هذه البلدان من الهياكل الأساسية الحيوية.

٥٩ - **السيد ساريو** (ملديف): قال إنه يود أن يعرب عن دعمه لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وأشار إلى أن ملديف كانت ثالث بلد في عام ٢٠١١ يُرفع اسمه من قائمة أقل البلدان نموا. وبما أن المجتمع الدولي يستعرض باستمرار عملية الرفع من القائمة، وأن خبرته في ذلك كانت محدودة آنذاك، فإن عملية الرفع من القائمة لم تمرّ بشكل سلس. وعلى الرغم من أن هذه العملية مُهيكلة بشكل واضح من الجانب النظري، فإنها لم تكن بسيطة. وقال إنه يود أن يشاطر بعض الأفكار بشأن تلك التجربة.

٦٠ - فأولا، كان استثمار بلده في تنويع الاقتصاد وفي الشعب أمرا أساسيا. ولقد وجهت ملديف الاستثمار نحو صناعاتها الرئيسية المتمثلة في السياحة وصيد الأسماك استعدادا لمواجهة تحديات التنمية الناجمة عن انتفاء مركزها كبلد من أقل البلدان نمواً. وقامت بزيادة الاستثمار في القطاع العام، وبذلت جهودا لإعداد بيئة مواتية للقطاع الخاص. كما تم التشديد بقدر أكبر على التنمية البشرية بوصفها قوة دافعة للتقدم الاقتصادي وعاملا رئيسيا في بلوغ عتبة الرفع من القائمة. غير أن التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية الواسعة النطاق قد أصبح، في كثير من الحالات، بعيد المنال بسبب فقدان ترتيبات التمويل الميسَّر والتفضيلي. وتُعرِّض هذه

القيود للخطر المكاسب الإنمائية التي أتاحت الرفع من قائمة أقل البلدان نموا في المقام الأول.

٦١ - ثانيا، من المهم تعزيز التعاون الدولي لمواكبة الجهود الوطنية المبذولة من أجل الانتقال. ويشكل التعاون الدولي عماد استراتيجية الانتقال السلس التي يشترك في وضعها كل من البلد الذي يرفع اسمه من قائمة أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة. ويتطلب الخروج السلس حشد المجتمع الدولي خلف البلد الذي يُرفع اسمه من قائمة أقل البلدان نموا من أجل تجنب حدوث انتكاس في مساره الإنمائي. وينبغي أن يأخذ المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، في الاعتبار أوجه الضعف في البلد وتنسيق الجهود لتحقيق برنامج عمل فيينا وخطة عام ٢٠٣٠.

٦٢ - وقال إن بلده لطالما دعا إلى إقرار مكامن الضعف المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتفرَّد بتعرُّضها لمجموعة متنوعة من الصدمات البيئية والمؤسسية. وعلى الرغم من أن الضعف الاقتصادي يشكل معيارا للرفع من القائمة، فبالإمكان تجاوز أحد المؤشرات الرئيسية الثلاثة في الغالبية العظمى من التقييمات. ومن هنا تأتي الحاجة إلى مواصلة استعراض معايير الرفع من القائمة.

٦٣ - وبالمثل، استَخدمت المعاييرُ الحاليةُ للخروج الناتجَ المحلي الإجمالي للفرد الواحد كمؤشر محدد أساسي. بيد أن هذا المؤشر غير كافٍ لقياس التقدم الحقيقي للمجتمع أو مكامن ضعفه، لأنه لا يعكس قابلية التضرر من التحديات الهيكلية، والقدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية أو الأزمات الجديدة، ولا يأخذ في عين الاعتبار أوجه التفاوت في الثروة والصعوبات التي تعترض توزيعها بسبب الموقع الجغرافي. ويجب كذلك إدماج مفهوم الضعف الاقتصادي على نحو أفضل في تدابير التنمية ابتغاء تبني نهج كلي.

٦٤ - **السيدة ميدفيديفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن خطة عام ٢٠٣٠ تقرُّ بأن أقل البلدان نموا والبلدان النامية التي تواجه حالات خاصة تتطلب الاهتمام على سبيل الأولوية من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتواجه هذه البلدان صعوبات شديدة في تحقيق التنمية المستدامة، والمكاسبُ التي تحققت تكون غير مستدامة عموما وقابلة للانعكاس إذا لم تستفد من الدعم في الوقت المناسب. وفي هذا السياق، أشارت إلى ضرورة كفالة روابط فعالة بين دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وترتيبات استعراض عمليات الأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧٠. وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ أن ينظر في تنفيذ أقل البلدان نموا لخطة عام ٢٠٣٠، مع أخذ الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول في الاعتبار.

٦٥ - وقالت إن تنفيذ برنامج عمل فيينا ذو أهمية حاسمة في تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وبالنظر إلى أن أحد العوامل الرئيسية في ضعف البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة هو الاقتصادات ضعيفة التنويع، والذي يتجلى في الاعتماد على السلع الأساسية، من المهم تكثيف المساعدة لتلك الفئة من البلدان في مجالي الإنتاج الصناعي والقدرة التجارية.

٦٦ - ورحَّبت بإنشاء مصرف التكنولوجيا ومجلس إدارته. وقالت إنه ينبغي لمجلس الإدارة أن يكفل أكبر قدر من التنسيق والتعاون بين مصرف التكنولوجيا وآلية تيسير التكنولوجيا. فالجهود التي يبذلها الأونكتاد من أجل تحسين

برامج التعاون التقني بشأن تحديث الصناعة وتحفيز الإنتاج تستحق الدعم. وفي الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد، اقترح الاتحاد الروسي أن يُنشأ، في إطار الأونكتاد، برنامج خاص لإتاحة التكنولوجيات الجديدة لأقل البلدان نموا.

٦٧ - وقالت إن بلدها يتبع سياسة متسقة لتبسيط النظام التجاري لأجل البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. واللوائح المتعلقة بشروط وإجراءات تطبيق نظام موحد للأفضليات التعريفية الخاصة بالاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية - الذي يضمُّ البلدان غير الساحلية أرمينيا وبيلاروس وقيرغيزستان - دخلت حيز النفاذ في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وفي الشهر نفسه، صدَّق الاتحاد الروسي على الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الذي من شأنه، بعد دخوله حيز النفاذ، أن يقلِّل من تأخير إجراءات الاستيراد والتصدير بنسبة ٤٥ في المائة و ٩٠ في المائة على التوالي.

٦٨ - وفي إطار مبادرة منطقة نهر تومين الكبرى، تمت الموافقة على برنامج لبناء القدرات في مجال الخدمات الجمركية المنغولية بينما يستضيف الاتحاد الروسي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حلقة دراسية في نيسان/أبريل ٢٠١٧ بشأن تبسيط الإجراءات التجارية في شمال شرق آسيا. وتنفذ مبادرة منطقة نهر تومين الكبرى أيضا مشروعا لتقييم التعاون الإقليمي بشأن كفاءة الطاقة يقوده الاتحاد الروسي.

٦٩ - **السيدة كارابييفا** (قيرغيزستان): قالت إن برنامج عمل فيينا هو الإطار المؤسسي الحاسم لحل المشاكل والتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. ومن شأن تنفيذ برنامج العمل المذكور أن يساعد في تحقيق التنمية الشاملة للبلدان النامية غير الساحلية ويساهم بشكل كبير في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وابتغاء تنفيذ برنامج العمل، كانت قيرغيزستان قد وضعت خطة مشتركة بين الوكالات، وأدمجت البرنامج في الصكوك الوطنية والقطاعية، وحسَّنت الإطار المؤسسي. ولقد قُدِّم تقرير عن تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني إلى مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٠ - ورحَّبت بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن النقل المستدام في البلدان النامية غير الساحلية الذي عقد مؤخرا في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبالحلقة الدراسية الرفيعة المستوى المقبلة بشأن ''التعجيل بتوفير الطاقة المستدامة للجميع في البلدان النامية غير الساحلية من خلال الشراكات الابتكارية'' في النمسا والمؤتمر العالمي الأول المعني بالنقل المستدام الذي من المتوقع أن يعقد قريبا في تركمانستان. ومن شأن هذه المناسبات أن تُيسِّر التنمية الشاملة للبلدان النامية غير الساحلية.

٧١ - وقالت إن ضمان نمو اقتصادي مستدام يشكل تحديا رئيسيا بالنسبة لقيرغيزستان، وشدَّدت، في هذا السياق، على دور التجارة المتعددة الأطراف مؤيدةً الدعوة الصادرة عن اجتماع منظمة التجارة العالمية الخامس لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية إلى وضع خطة عمل للبلدان النامية غير الساحلية. ومن شأن المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، مع التركيز على تحفيز التجارة والمساعدة في التجارة والخدمات والوصول إلى الأسواق، أن يساعد النمو الاقتصادي في بلدها.

٧٢ - وأضافت أن قيرغيزستان تطوِّر تجارتها وروابطها الاقتصادية من خلال عضويتها في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وهو ما أتاح الوصول إلى سوق يضمُّ أكثر من ١٨٠ مليون نسمة. كما أن الهياكل الأساسية للنقل البري في طور الإنجاز ومن المنتظر أن يشكل طريق سريع جديد للنقل العابر جزءا من خط النقل الدولي الذي يمرُّ

عبر قيرغيزستان. وشمل مشروع نقل الكهرباء والإتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا (آسيا الوسطى – جنوب آسيا ١٠٠٠) بناء خطوط كهربائية للتوتر العالي تربط نظم الطاقة في قيرغيزستان وطاجيكستان مع أفغانستان وباكستان من أجل تصدير الطاقة الكهربائية من بلدان آسيا الوسطى، ووضع الاتفاقات والآليات اللازمة للتجارة في الطاقة الكهربائية، وفقا للمعايير الدولية.

٧٣ - وأضافت أنه ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي لحلِّ المشاكل المتبقية. وعلى وجه الخصوص، لا تزال قيود النقل والمرور العابر، والقيود الجمركية وغير الجمركية قائمة بين الدول. وينبغي للمجتمع الدولي والبلدان المانحة والمنظمات الدولية أن تتخذ مزيدا من التدابير لمعالجة العوامل التي لها أثر سلبي على العلاقات التجارية والاقتصادية وإزالتها، وتشجيع التكامل الإقليمي وتوفير التمويل، وفقا لخطة عمل أديس أبابا.

٧٤ - **السيد شارما بوخاريل** (نيبال): قال إن أقل البلدان نموا هي الشريحة الأضعف في المجتمع العالمي. ولقد أقرَّت الأمم المتحدة بالوضع الخاص لتلك البلدان في عام ١٩٧١، وأكدته في الخطط الإنمائية اللاحقة. وقد ازداد عدد أقل البلدان نموا من ٢٥ بلدا في عام ١٩٧١ إلى ٤٨ بلدا في عام ٢٠١٦. ولم تستطع سوى أربعة فقط من هذه البلدان الخروج من هذه الفئة، مما يدلُّ على خطورة التحديات التي تواجهها. وفي عام ٢٠١١، حدَّد برنامج عمل اسطنبول الهدف الطموح المتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من طموح العديد من أقل البلدان نموا إلى الخروج من هذه الفئة، فإنها لا تزال تواجه تحديات بسبب الضعف الهيكلي والكوارث الطبيعية. وقد جرى التأكيد في إعلان كاتمندو عام ٢٠١٤ الصادر عن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، أهمية سلاسة عملية الخروج من هذه الفئة واستدامتها، من خلال تعزيز قابلية التنبؤ وتدابير الدعم الدولي المستمر. ومن الأمور الجوهرية عدم الاقتصار على مجرد الإقرار بالتحديات الخاصة بل تجاوز ذلك إلى توفير وسائل التنفيذ والموارد والموثوقية وقابلية التنبؤ والاستدامة.

٧٥ - وأضاف أن تنفيذ الالتزامات الدولية غير كاف وغير متسق. وقال إن نيبال تعرب عن تقديرها للجهود المبذولة من الشركاء في التنمية الذين وفوا بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتشجع بقوة الدول الأخرى لتحذو حذوها وتخصِّص ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا. وينبغي مواءمة الجهود الدولية مع أولويات أقل البلدان نموا وتركيزها على بناء القدرات الإنتاجية. وتكتسي حيازة ونقل ونشر التكنولوجيا والدراية المتصلة بها بالغ الأهمية في التعجيل بمسارات التنمية. وفي هذا السياق، ترحِّب نيبال بإنشاء مصرف للتكنولوجيا وتدعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى تقديم دعمهم لإنجاح عمله. وتواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية تحديات أعظم، تعود أساسا إلى ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية والاضطلاع بأنشطة التنمية. ومن شأن تجربة البلدان غير الساحلية، بتمكينها من المشاركة المجدية في سلاسل القيمة العالمية والتجارة الدولية، أن تصبح تجربة بلدان ''موصولة برا''.

٧٦ - واستطرد قائلا إن نيبال لا تزال تواجه تحديات معقدة في إطار جهودها الإنمائية. فالافتقار إلى منفذ بحري، والكلفة العالية للهياكل الأساسية، وضعف القدرة على الاتصال الإلكتروني عوامل تخلف أثرا سلبيا تراكميا على التنمية ونقلِّل من قدرة المنتجات النيبالية على المنافسة، مما يؤدي إلى عجز تجاري. وتعتبر القدرة على الاتصال الإلكتروني وتيسير التجارة ونقل التكنولوجيا وتشجيع

الاستثمار أمورا ذات أولوية. ولن يمكن تحقيق الأهداف الشاملة المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ والتنمية المستدامة بدون إشراك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. ولا يمكن أن يتأخر العالم أكثر من ذلك عن التنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠. ويشكل برنامج عمل فيينا وبرنامج عمل اسطنبول إلى جانب إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولن تتحقق أهداف التنمية المستدامة دون تنفيذها الكامل وفي الوقت المناسب.

٧٧ - **السيد سوخي** (منغوليا): قال إن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه تحديات جسيمة ترتبط بعوائقها الجغرافية. فهي من بين البلدان الأشد تضررا من التباطؤ الاقتصادي العالمي، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، ونقص الأغذية والطاقة، وآثار تغير المناخ. وتؤثر هذه التحديات على النمو الاقتصادي ولها آثار كبيرة على الجوانب الاجتماعية والبيئية للتنمية، مما ينعكس على تنفيذ برنامج عمل فيينا وأهداف التنمية المستدامة. وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية، نظرا إلى استمرار تهميشها في الاقتصاد العالمي، لزيادة المساعدة الدولية من أجل تنويع الصادرات، وإضافة القيمة، وتطوير الهياكل الأساسية، وبناء القدرات المؤسسية والإنتاجية، وتحسين الوصول إلى الأسواق.

٧٨ - وأضاف أن التعاون دون الإقليمي والإقليمي يضطلع بدور هام في النهوض ببرنامج عمل فيينا. وخلال قمة ثلاثية جمعت الاتحاد الروسي والصين ومنغوليا في طشقند، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، تم توقيع اتفاق بشأن إنشاء ممر اقتصادي واتفاق للتعاون الجمركي. واقترحت منغوليا إنشاء مركز استثمار في أولانباتار لحشد التمويل ومركز تعاون إقليمي للتخطيط يضطلع بتنسيق المشاريع ودراسات الجدوى الخاصة بها. وبالإضافة إلى ذلك، تضع البلدان الثلاثة اللمسات الأخيرة على اتفاق حكومي دولي بشأن النقل الدولي بالطرق البرية يتعلق بشبكة الطريق الرئيسي الآسيوي، والذي سيشكل اتفاقا ثلاثيا تاريخيا للمرور العابر. وتوخيا للتكامل الاقتصادي الإقليمي، أنهت منغوليا مفاوضات مع الدول الست المشاركة في الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ وتتوقع إتمام تصديق هذا الاتفاق بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وتلتزم منغوليا بتنفيذ الأهداف المحددة في المجالات الستة ذات الأولوية من برنامج عمل فيينا، التي تنعكس في استراتيجية التنمية الوطنية، بما في ذلك رؤية التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل الحكومة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٧٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، نظم كل من وزارة الخارجية ومجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية حلقة عمل وطنية بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا. وقد اطلع ممثلون من الوزارات الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية على تعميم مراعاة برنامج العمل في الخطط الإنمائية الوطنية والقطاعية في مجالات من بينها المرور العابر، وتطوير الهياكل الأساسية، والتجارة وتيسير التجارة.

٨٠ - وتكتسي البحوث والتحليلات بشأن التأثير المرتبط بالطابع غير الساحلي أهمية بالغة. ومن شأن المشروع البحثي المقبل المتعلق بالتنويع الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية الذي سيشمل حالة منغوليا ويتلقى الدعم من صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أن يقدم توصيات سياساتية مرتكزة على أدلة لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في بناء قدراتها الإنتاجية وتنويع اقتصاداتها والمرور بالتحول الهيكلي.

٨١ - **السيدة أوكامبو** (المكسيك): قالت إن مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب، بعد عام على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي أن يكون محور العمل من أجل الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي التركيز على أكثر البلدان تهميشا وضعفا، وكذلك على الصعوبات المحددة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. وأعربت عن تأييدها التوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول (A/71/66-E/2016/11) وأشارت إلى أن مختلف أشكال التعاون الدولي من أجل التنمية ستكون ضرورية لكفالة خروج أقل البلدان نموا من هذه الفئة بشكل مستدام، والقضاء على الفقر المدقع، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٨٢ - وأضافت أن أقل البلدان نموا تشهد حالة لم يسبق لها مثيل، فهي عرضة للأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وتغير المناخ. ولذلك، من الضروري الحفاظ على الدعم الدولي المقدَّم إليها وتعزيز قدراتها المؤسسية وقدرة اقتصاداتها ومجتمعاتها على الصمود. وذكرت أن هايتي، وهي البلد الوحيد الأقل نموا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قد عانت خسائر في الأرواح وإصابات وأضرارا مادية بسبب الإعصار ماثيو. واستجابت الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية بتقديم حاويات المياه وعبوات أقراص التنقية التي تتضمن تعليمات باللغة المحلية.

٨٣ - واسترسلت قائلة إن خطة عمل أديس أبابا تقرُّ أيضا بدور التعاون الإنمائي الدولي في تكملة الجهود التي تبذلها البلدان لتعبئة الموارد العامة محليا، ولا سيما في أشد البلدان ضعفا حيث الموارد المحلية محدودة. وبالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، سيلزم توفير جميع أشكال التمويل من أجل تعزيز التنمية المستدامة وغيرها من الآليات المبتكرة لتيسير الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا وبناء القدرات. ويتعين أن يتسم التعاون بالفعالية وقابلية التنبؤ وأن يشمل توفير المعلومات في الوقت المناسب بشأن الدعم المتوسط الأجل المقدَّم أو المتوقع تقديمه، وذلك من أجل تحقيق أقصى قدر من النتائج. واختتمت بالقول إن الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال يمكن أن تكون بمثابة حليف لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال دعم الجهود الوطنية التي تبذلها أقل البلدان نموا لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وأعربت عن ترحيب المكسيك بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا (A/71/313) ووافقت على أنه ينبغي تعزيز التدابير المتسقة، بما في ذلك تعزيز التعاون الذي تبديه بلدان المرور العابر، فضلا عن تنشيط الشراكات من أجل التنمية وفقا للهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

٨٤ - **السيدة فام** تي كيم آنه (فييت نام): قالت إن التعاون الفعال بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر أمر حاسم بالنسبة إلى مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية والإقليمية وتطوير الهياكل الأساسية للمرور العابر والنقل. وأوضحت أن البلدان النامية غير الساحلية تكتسي أهمية بالنسبة إلى بلدان المرور العابر، لأنها تشكل صلة وصل ببلدان أخرى في المنطقة. ويشدد برنامج عمل فيينا على المجالات المهمة لهذا التعاون ولهذه الشراكات، في حين أن خطة عام ٢٠٣٠ تقرُّ بأن البلدان النامية غير الساحلية تستحق اهتماما خاصا. وينبغي أن تنطوي تدابير دعم هذه البلدان على توثيق للتعاون مع بلدان المرور العابر من أجل تعزيز التجارة والنمو الاقتصادي.

٨٥ - وأضافت أن البلدان النامية غير الساحلية في المنطقة الأوروبية الآسيوية وشركاءها في مجال المرور العابر أحرزت تقدما في تطوير الهياكل الأساسية والترابط الإقليمي أدى إلى جعل تجارتها أقرب إلى الأسواق الدولية. ولقد رصدت استثمارات لتحسين الطرق والسكك الحديدية والموانئ ونظم

لوجستيات النقل. وتشكل شبكة الطرق الآسيوية السريعة وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا مثالين على الجهود الرامية إلى تيسير التعاون في مجال المرور العابر وتجارة المرور العابر من خلال ربط البلدان النامية غير الساحلية بالأسواق الآسيوية والأوروبية الرئيسية.

٨٦ - وأردفت قائلة إن فييت نام ستستضيف في آذار/مارس ٢٠١٧ اجتماعا إقليميا رفيع المستوى للمنطقة الأوروبية الآسيوية سيركز على تحسين التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في مجالات المرور العابر، وتيسير التجارة، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واختتمت بالقول إن الاجتماع سيُنظم بالاشتراك مع حكومة فييت نام، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، بالتعاون مع الأونكتاد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٨٧ - **السيد حكمتوف** (طاجيكستان): قال إن الوقت قد حان للانتقال من طور الالتزام إلى طور العمل. ويشكل الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد مؤخرا بشأن النقل المستدام في البلدان النامية غير الساحلية، والحلقة الدراسية الرفيعة المستوى المرتقبة بعنوان ''التعجيل بتوفير الطاقة المستدامة للجميع في البلدان النامية غير الساحلية من خلال الشراكات الابتكارية'' مصدرين للأفكار الجديدة وزخما جديدا لتشجيع التعاون وتعزيزه ولتحديد التحديات، ويقترحان مجالات لشراكة أقوى. وأعرب عن التزام طاجيكستان ببرنامج عمل فيينا وقال إنها اتخذت تدابير إضافية لتطوير الهياكل الأساسية الوطنية للنقل والمرور العابر والاتصالات. وأشار إلى الأهمية الخاصة التي أوليت لتحسين الهياكل الأساسية للنقل والطاقة في طاجيكستان ولتوسيع التجارة دون الإقليمية والإقليمية. وأضاف أن الجهود الرامية إلى إدخال مفهوم النافذة الواحدة قد تم تعزيزها. ولدى طاجيكستان أربع مناطق اقتصادية حرة نشطة، اثنتان منها تقعان على الحدود مع أفغانستان. ويوفر مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية الذي تستعد طاجيكستان للانضمام إليه منبرا جيدا لتقاسم المعارف وتبادلها ودعمها.

٨٨ - واسترسل قائلا إن قطاعي النقل والطاقة يشكلان أولوية بالنسبة إلى طاجيكستان. ويمكن أن يؤدي إدماج تطوير الطاقة الكهرمائية وغيرها من أنواع الطاقة المتجددة إلى زيادة القدرات وأن يضمن الاستدامة مع زيادة كفاءة استخدام الطاقة وخفض الانبعاثات الضارة. ولقد دأبت طاجيكستان على تطوير إمكانات الطاقة لديها على هذا الأساس. ويدعي بعض الخبراء أن عدد سكان العالم سيصل إلى ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ وأن أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم سيعانون ندرة المياه بحلول ذلك الوقت، لا سيما في البلدان الأكثر ضعفا، مثل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل الجماعي الجدي من أجل التصدي لندرة المياه، الأمر الذي كان موضوع مناقشة - إلى جانب مسائل أخرى متصلة بالمياه - في الندوة الرفيعة المستوى حول موضوع الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة والغايات المندرجة فيه : كفالة ألا يترك أي أحد خلف الركب فيما يتعلق بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، التي نظمتها حكومة طاجيكستان وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في دوشانبي في آب/أغسطس ٢٠١٦. واختتم بالإشارة إلى المناسبة الجانبية بشأن توحيد الجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المتصلة بالمياه التي أقيمت في ٢٣ أيلول/سبتمبر في نيويورك.

٨٩ - **السيد ماديسا** (بوتسوانا): قال إن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات تتعاظم بسبب موقعها الجغرافي وبعدها عن الأسواق العالمية. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا (A/71/313)، فإن تلك التحديات تتفاقم بسبب مشاكل مثل ضعف الهياكل الأساسية، وانخفاض مستويات التنمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصعوبة الحصول على الطاقة. وتعتمد معظم هذه البلدان اعتمادا كبيرا على سلعة أساسية واحدة، وبالتالي فهي معرَّضة للآثار المدمرة لتقلبات الطلب العالمي وأسعار السلع الأساسية.

٩٠ - وأضاف أن برنامج عمل فيينا هو جزء لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠؛ وجميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هي أهداف ذات صلة بالبلدان النامية غير الساحلية وينبغي تنفيذ كلا الصكّين على نحو متّسق ومتكامل. وبهدف إدماج برنامج عمل فيينا وخطة عام ٢٠٣٠ في خطط التنمية الوطنية لبوتسوانا، مثل رؤية عام ٢٠٣٦، عُقدت حلقة عمل للجهات المعنية الوطنية في عام ٢٠١٥ ركزت على المبادرات القطاعية. ومع ذلك، فإن التعاون العالمي والشراكات العالمية لا تزال تتسم بالأهمية. وبلدان المرور العابر والشركاء الإقليميون ودون الإقليميين إلى جانب الشركاء في التنمية أطراف ضرورية لتنفيذ كل من برنامج عمل فيينا وخطة عام ٢٠٣٠ تنفيذا كاملا.

٩١ - وتابع قائلا إن منظمة التجارة العالمية تكتسي أهمية حاسمة في إدماج البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية. ولذلك فإن وضع خطة عمل محددة لتلبية احتياجاتها ومعالجة شواغلها من أجل زيادة المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف أمرٌ بالغ الأهمية.

٩٢ - واسترسل قائلا إن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن النقل المستدام في البلدان النامية غير الساحلية شدد على دور النقل المستدام في دفع التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية. كما أقرَّ بأن للنقل قدرة تحويلية على إحداث التغيير الاقتصادي الهيكلي متى كان النقل متسقا تماما مع فرص التنمية اللوجستية والاقتصادية المتاحة للناس.

٩٣ - واختتم بالقول إن بوتسوانا تتفق على أن البلدان النامية غير الساحلية ينبغي أن تنضم إلى الصكوك الدولية ذات الصلة أو أن تصدِّق عليها من أجل تعزيز التجارة وتيسير المرور العابر، وعبور الحدود على نحو فعال، وحركة البضائع والخدمات عبر الحدود.

٩٤ - **السيد فوكس – دروموند غو** (البرازيل): قال إن من المهم معالجة التحديات المحددة التي تواجهها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. ويشكل بطء تعافي الاقتصاد العالمي وتفاوته تحديين حقيقيين بالنسبة إلى هذه البلدان. ولقد تسبَّب انخفاض الطلب المقترن بانتهاء طفرة السلع الأساسية العالمية بنكسات في أداء هذه البلدان. وزادت النكسات التي منيت بها جولة الدوحة الإنمائية والعقبات التي تعترض التنفيذ الكامل لمجموعة تدابير بالي من تعقيد فرص تسخير القوة التحويلية للتجارة بوصفها محركا لنمو اقتصادي أكثر شمولا واطرادا.

٩٥ - وأضاف أن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول أتاح الفرصة لتجديد وزيادة العزم على دعم تنمية أقل البلدان نموا في ضوء أهداف برنامج عمل اسطنبول وخطة عام ٢٠٣٠. ويبدي برنامج عمل فيينا دعما للبلدان النامية غير الساحلية وقد حدد مستوى جديدا من الالتزامات ومعيارا جديدا لمتابعة التنفيذ الذي يهدف إلى مواءمة هيكله ومضمونه مع الإنجازات التي حققها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. ولقد أرست كلتا الوثيقتين الختاميتين الأساس لمسعى مشترك يهدف إلى

ضمان التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

٩٦ - ومضى يقول إن استعراض منتصف المدة جدد الزخم الجماعي لتحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول في مجالاته الثمانية ذات الأولوية، بغية تلبية الهدف العام المتمثل في رفع نصف البلدان الأقل نموا من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، فإن البرازيل ترحب بالخطوات المتخذة لبدء تشغيل مصرف التكنولوجيا بحلول عام ٢٠١٧. والتقدم المحرز صوب تحقيق الأولويات العاجلة المتمثلة في اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا هو أمر يبعث على التفاؤل. وعلى الرغم من أن الشركاء في التنمية ينبغي أن يبذلوا كل جهد للوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها أهم شكل من أشكال التمويل لصالح أقل البلدان نموا، فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يضطلع بدور متعاظم وتكميلي. ومن المتوقع أن يقدم مرفق نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب لصالح أقل البلدان نموا مساهمة مهمة في هذا الصدد.

٩٧ - وفيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية، شاركت البرازيل بنشاط في عملية برنامج عمل فيينا ولا تزال ملتزمة بضمان التنفيذ الكامل للوثيقة الختامية. واختتم قائلا إن البرازيل تواصل العمل بشكل ثنائي ومن خلال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع جيرانها من البلدان غير الساحلية، لتحديد وتنفيذ المبادرات التي تعزز قدرة هذه البلدان على الاستفادة من مرافق المرور العابر وترتيباته في مجال التجارة الدولية.

٩٨ - **السيدة تاريمبا** (زمبابوي): قالت إن حكومة بلدها ملتزمة بتنفيذ برنامج عمل فيينا، ولا سيما مجال الأولوية المتمثل في التحول الاقتصادي الهيكلي، الذي يتمشى مع أولويات خطة زمبابوي للتحول الاجتماعي والاقتصادي المستدام. وتتضمن هذه الخطة الوطنية جهودا ترمي إلى زيادة القيمة الصناعية من أجل تحقيق المزيد من عوائد صادرات المنتجات الأولية في بلدها. وأعربت عن تشجيعها المستثمرين الأجانب على الاستفادة من الفرص المتاحة في إطار تلك الخطة، لا سيما في مجالات القيمة المضافة وتنمية الهياكل الأساسية وصيانتها.

٩٩ - ودعت إلى تقديم الدعم الدولي المتّسق والمنسّق من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠. وأضافت أن تنفيذ برنامج عمل فيينا ومجموعة تدابير بالي تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب، لا سيما الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة، هو أمر أساسي. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتعاون مع غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والشركاء في التنمية، أن توفر الدعم التقني من أجل تعميم مراعاة برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية.

١٠٠ - وتابعت قائلة إن البلدان النامية غير الساحلية لم تتمكن لفترة طويلة من المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية أو العالمية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة التكامل في الأسواق العالمية. وينبغي بالتالي للمصارف الإنمائية الإقليمية والمنظمات الإنمائية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضع أطرا لمساعدة هذه البلدان في تنويع اقتصاداتها وصادراتها، والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وينبغي للشركاء في التنمية أيضا أن يعملوا على تيسير إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الدولية وتعزيز المؤسسات من أجل دعم التجارة، وتعزيز القدرة التنافسية، وبناء فضاءات للحوار بين القطاعين العام والخاص.

١٠١ - واسترسلت قائلة إن خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل فيينا يقرَّان بمساهمة التجارة الدولية في تحقيق التنمية

المستدامة. وبالنظر إلى أن صادرات البلدان النامية غير الساحلية تمثل ١,٢ في المائة من صادرات السلع العالمية بسبب ارتفاع التكاليف التجارية، من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة التحديات المتصلة بالتجارة التي تواجهها هذه البلدان. ويجب على منظمة التجارة العالمية، من خلال مبادرة المعونة لصالح التجارة، تقديم الدعم لبناء القدرات من أجل تنويع الاقتصادات وبناء القدرات الإنتاجية، وتعزيز الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، وإضافة القيمة إلى منتجات التصدير. ويكتسي الحصول على التمويل التجاري الكافي والميسور التكلفة أهمية بالغة في جني فوائد أكبر من التجارة الدولية.

١٠٢ - ودعت المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الإقليمية إلى التصدي لمشاكل عدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل والهياكل الأساسية اللوجستية من خلال إنشاء صناديق مكرَّسة للبلدان النامية غير الساحلية، وتزويدها بإطار خاص لرصد موارد لتطوير الهياكل الأساسية وصيانتها. وينبغي أن يسعى المنتدى العالمي للبنى التحتية إلى وضع برامج عملية المنحى تلبي الاحتياجات من الهياكل الأساسية للبلدان النامية غير الساحلية بصورة مركزة. واختتمت بالقول إن التدابير المتخذة في بلدها، بما في ذلك سياسة مراكز الحدود ذات المنفذ الواحد، ستسهم في تحويل زمبابوي من بلد غير ساحلي إلى بلد ''موصول برا''.

١٠٣ - **السيدة الزيد** (الكويت): قالت إن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول أتاح فرصة مهمة لاستعراض التقدم المحرز وإيجاد أفضل السبل لضمان سير البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولم تتمكن معظم البلدان الأقل نموا، على الرغم من تحسن الحالة الاقتصادية فيها، من الخروج من هذه الفئة؛ فهي غير قادرة على ذلك دون وجود شراكات دولية مبتكرة. ويتعين على الشركاء في التنمية أن يفوا بتعهداتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا من أجل المساعدة في سد الفجوة الإنمائية وتطبيق مبدأ الحق في التنمية، وبالتالي تحقيق تغيير في حياة من يعيشون في هذه البلدان. ولقد بذلت منظومة الأمم المتحدة جهودا لمساعدة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة في التغلب على العقبات التي تعترض تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا وتحقيق تطلعاتها الإنمائية، وفقا لخطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. ونظرا لندرة الموارد، فإن مجالات التركيز شملت بناء القدرة المستدامة على الصمود في وجه الصدمات الإنمائية، لا سيما الصدمات الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ويجب تعزيز مبادئ السلام والأمن من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية.

١٠٤ - وأضافت أن بلدها يعمل على تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق النمو والتنمية من خلال تقديم المساعدة الإنمائية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. ولا تزال الكويت ملتزمة بتسديد كافة المساهمات التي تعهدت بها؛ حيث بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها ضعف النسبة المتفق عليها دوليا، فضلا عن تقديم المساعدات الإنسانية والغوثية الطارئة للدول التي تحتاج إليها. وعموما، فإن نسبة ١٠ في المائة من إجمالي المساعدات وُزِّعت على الدول التي تحتاج إليها عن طريق وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان. ولقد خصَّص الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في عام ٢٠١٥ مبلغا قدره ١٥ بليون دولار أمريكي لتمويل المشاريع الإنمائية في البلدان النامية لمدة ١٥ عاما. وشملت المبادرات السامية لأمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حشد موارد مالية بمقدار بليوني دولار في صندوق إنمائي يهدف لتمويل مشاريع إنمائية في الدول الآسيوية غير العربية الأقل نموا، تبرع له أمير الكويت بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، وتقديم

القروض الميسرة إلى الدول الأفريقية. واختتمت بالقول إنه لا بد من الإشادة بدور الأمم المتحدة الحيادي في إطار سعيها لترجمة مبادئ ميثاقها لتحقيق التعاون والعمل الدوليين مع مراعاة حق كل دولة في التنمية وبناء قدراتها ومواردها الخاصة بما يتفق مع أولوياتها، بهدف بناء مستقبل مستدام للجميع.

١٠٥ - **السيد أرجياس** (تركيا): قال إن التعاون الإنمائي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية لبلده التي تعطي الأولوية للتحديات المطروحة أمام البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وستواصل حكومة بلده تقديم المساهمات دعما لجهود التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن هذا المنطلق، فقد استضافت استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول في أنطاليا في أيار/مايو ٢٠١٦. ولقد مهَّد الإعلان السياسي لهذا الاستعراض الطريق لاتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل إخراج نصف البلدان الأقل نموا من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. ويركز التعاون الإنمائي الذي تبديه تركيا على أهداف ومبادئ وأولويات برنامج عمل اسطنبول وما بعده. ولقد تجاوزت المساعدة التي قدمتها تركيا إلى أقل البلدان نموا مبلغ ١،٥ بليون دولار على مدى السنوات الخمس السابقة. وباستثناء المعونة الإنسانية، فإن ما يقرب ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التركية سُلِّمت إلى هذه البلدان من خلال وكالة التعاون والتنسيق التركية بشكل أساسي. ولقد اتخذت هذه الوكالة إجراءات في ٢٩ بلدا من البلدان الأقل نموا، تمشيا مع شراكة بوسان من أجل التعاون الفعال على التنمية.

١٠٦ - وأضاف أن مصرف التكنولوجيا وآلية دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار سيعملان على معالجة الفجوة التكنولوجية، باعتبارها من الأولويات القائمة منذ أمد بعيد للبلدان الأقل نموا التي جرى التأكيد عليها في برنامج عمل اسطنبول وأهداف التنمية المستدامة، وعلى بناء قاعدة متينة للعلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا من خلال حشد الدعم الدولي. وينبغي للجمعية العامة أن تقرَّ ميثاق مصرف التكنولوجيا في أقرب وقت بغية بدء تشغيله قبل عام ٢٠١٧ وتحقيق غاية أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتفعيله الكامل. وقال إن بلده يضطلع بدوره وقد أحرز تقدما في التفاوض بشأن اتفاق البلد المضيف. وفي ضوء الحاجة إلى تقديم الدعم العام والمستمر لكفالة نجاح مصرف التكنولوجيا، فإن حكومته تعمل على إعداد تعهدها المالي. واختتم بالقول إن الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص، ينبغي أن تسهم في الصندوق الاستئماني للمصرف، وينبغي للأمانة العامة أن تتخذ الخطوات اللازمة لتعبئة الموارد المالية والبشرية المطلوبة.

١٠٧ - **السيدة منال** (المغرب): قالت إن اللجنة أعادت في مناقشتها التأكيد على التزام المجتمع الدولي بدعم أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في التغلب على مشاكلها الهيكلية والقضاء على الفقر وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وإن برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا يبعثان على الأمل ولا يزالان الإطارين المناسبين لقيادة سياسة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة والمتكاملة. وما زال من الضروري اتخاذ تدابير محددة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ومن غير الممكن تطبيق هذه التدابير بفعالية دون دعم المجتمع الدولي.

١٠٨ - وأضافت أن استعراض منتصف المدة أتاح الفرصة للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول ولدعم البلدان الأكثر ضعفا. ويمكن أيضا تكثيف العمل في مجالات من قبيل الحد من الفقر، ووفيات الرضع، والمساواة بين الجنسين، والنمو الاقتصادي. ورحَّبت بتفعيل مصرف التكنولوجيا.

وأردفت قائلة إن من المهم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ووفاء الجهات المانحة بالتعهدات التي قطعتها من خلال الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف، لأنها ستساعد على التخفيف من أوجه القصور المالي التي تعاني منها هذه البلدان.

١٠٩ - وفي ضوء الدور الأساسي الذي تضطلع به التجارة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عزَّز المغرب تعاونه المتعدد القطاعات مع أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، لا سيما البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومضت تقول إن هذا النشاط جزء من الرؤية الاستراتيجية لسياسة التجارة الخارجية وجزء من العمل من خلال الأطر الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وما زال بلدها يؤيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي النشط والمتنوع والشامل والمتجدد، لا سيما في منطقته في أفريقيا، التي تمثل أحد المجالات ذات الأولوية للسياسة الخارجية. واعتبرت أن المزيد من التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمر ضروري لتنفيذ برنامج عمل فيينا وبرنامج عمل اسطنبول تنفيذا ناجحا، الأمر الذي يتطلب بيئة تمكينية للتجارة على وجه الخصوص. وقالت إن المغرب، في هذا الصدد، شارك في وضع اقتراح في منظمة التجارة العالمية لتحسين تنفيذ قرار مراكش الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وبالمثل، فإن المغرب وقَّع اتفاقات بشأن التجارة والتعريفات الجمركية مع ١٧ بلدا أفريقيا تنص على معاملة جمركية تفضيلية. كما أُبرمت اتفاقات بشأن الازدواج الضريبي وحماية الاستثمار.

١١٠ - ومضت تقول إن الزيارات التي قام بها عاهل المغرب، الملك محمد السادس، إلى بعض البلدان الأفريقية في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٦ زادت توطيد التعاون الاقتصادي مع هذه البلدان. وأنشأ عاهل المغرب أيضا مؤسسة للتنمية البشرية مقرها في داكار، السنغال. ولقد انضمَّ المغرب إلى اتفاقات بشأن مرفق الدعم القانوني الأفريقي ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي. وسيعطي المغرب الأولوية للبلدان الأكثر تعرضا لتغير المناخ، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، خلال رئاسته الدورة المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. واختتمت بالقول إن المؤتمر سيركز على العمل من أجل تعزيز قدرة تلك البلدان على الصمود في وجه الآثار البيئية والمدمرة الناجمة عن تغير المناخ.

١١١ - **السيدة** سان تيت **يي** (ميانمار): قالت إن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول والاجتماع الوزاري السنوي المعني بأقل البلدان نموا لعام ٢٠١٦ كلاهما قد اعتمد إعلانات تتضمن توصيات لأقل البلدان نموا بشأن القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتدعو تلك الإعلانات أيضا الشركاء في التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم تجاه أقل البلدان نموا. وأشارت إلى أن التكنولوجيا تشكل أحد العوامل الأساسية المُساعدة للتنمية، وشدَّدت على الدور المهم للعلم والتكنولوجيا والابتكار في القضاء على الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة لصالح أقل البلدان نموا. وأعربت عن توقعها أن يقدم مصرف التكنولوجيا دعما في تلك المجالات، وعن تطلعها إلى تفعيله الكامل بحلول عام ٢٠١٧.

١١٢ - وأضافت أنه على الرغم من أن بلدها قد حُرم من المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠١٢، فقد استأنف برنامجا قُطريا متكاملا الأركان في عام ٢٠١٣. ويركز هذا البرنامج القُطري على التنمية المجتمعية المستدامة والشاملة للجميع، وعلى تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والحكم

الديمقراطي. وأعربت عن ترحيبها ببرامج تمويل البنك الدولي في بلدها وباختيار ميانمار مؤخرا بلدا إضافيا في مرفق التمويل العالمي دعما لحركة ”كل امرأة، كل طفل“. وسيركز إطار الشراكة القُطرية الجديد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ على الفقر في المناطق الريفية وعلى توفير الخدمات الأساسية. وقد قدم صندوق النقد الدولي دورات تدريبية في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية. وقالت إن حكومتها مصممة على المضي قدما في إصلاحاتها الاجتماعية - الاقتصادية وفي تعزيز الديمقراطية. فبعد ستة عقود من النزاع المسلح الداخلي، غدا السلام أكثر تطلعات شعب ميانمار إلحاحا.

١١٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، أطلقت الحكومة سياسة اقتصادية جديدة تتضمن أربعة أهداف تلتزم بالتنمية المستدامة والشاملة للجميع وبنهج محوره الإنسان. وتسلط تلك السياسة الضوء أيضا على أهمية المصالحة الوطنية وتوفير فرص عمل من أجل تحقيق التنمية المنصفة على الصعيد الوطني. واضافت أن بلدها لا يزال يواجه عجزا في البنى التحتية الفنية وعجزا في الموارد البشرية يعوِّقان التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك التحديات الماثلة أمام تنفيذ النصف الثاني من برنامج عمل اسطنبول وخطة عام ٢٠٣٠. ويقتضي التغلب على تلك التحديات توفير موارد مالية كبيرة. ولا بد من بناء القدرات اللازمة للاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية وللمعاملة التفضيلية وتدابير الدعم الدولي من أجل زيادة الموارد الخاصة والعامة بهدف تحقيق نمو مستدام وشامل للجميع. كما أن بلدها يحتاج إلى الدعم المستمر من مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومن المجتمع الدولي من أجل إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع، وتشجيع الابتكار بما يكفل توفير العمالة المنتجة وتهيئة فرص العمل اللائق للجميع.

١١٤ - ويمثّل رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نموا وسيلة من وسائل إدخال تغييرات هيكلية، والقضاء على الفقر، والتنويع الاقتصادي، وسيسهم في نجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأردفت قائلة إن بلدها لن يألو جهدا في سبيل تحقيق التنمية الشاملة ورفع اسمه من تلك الفئة. وينبغي أن تستند المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي إلى التحديات المختلفة التي تواجهها أقل البلدان نموا ومستويات التنمية فيها واحتياجاتها. فتلك البلدان تحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي ومن الأمم المتحدة ابتغاء تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

١١٥ - **السيد يعقوب** (النيجر): قال إن الوضع الجغرافي للبلدان النامية غير الساحلية يجعلها معتمدة بشدة على بلدان المرور العابر في تجارتها البحرية. وفي عام ٢٠٠٣، اعتمد برنامج عمل ألماتي الذي يلبي احتياجات البلدان النامية غير الساحلية ويعالج مشاكلها في خمسة مجالات ذات أولوية. وبعد عشر سنوات، اشترك كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في تنظيم اجتماع الاستعراض الإقليمي الأفريقي المتعلق ببرنامج عمل ألماتي. ومنذ اعتماد برنامج عمل ألماتي، أعلنت البلدان النامية غير الساحلية عن تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، لكنها تسجل انخفاضا في القيمة المضافة من الصناعة التحويلية وفي الإنتاجية الزراعية.

١١٦ - وقد شهدت البلدان النامية غير الساحلية اتجاها إيجابيا في مؤشر التنمية البشرية منذ عام ٢٠٠٣، كما حققت تقدما بشأن بعض الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد زادت من تنسيق سياساتها وقوانينها المتعلقة بالنقل والمرور العابر التشريعات بشكل متزايد، وعملت على تبسيط الإجراءات

الحدودية، ووضع أطر مؤسسية داعمة، وتنفيذ مبادرات لتيسير التجارة، بما في ذلك مراكز الحدود ذات المنفذ الواحد. ويجري العمل أيضا بشأن شبكة الطرق ويجري إقامة موانئ جافة في جميع المناطق، بما في ذلك في النيجر وبوركينا فاسو وإثيوبيا.

١١٧ - وفي المجال ذي الأولوية المتمثل في التجارة الدولية وتيسير التجارة، ازدادت صادرات البلدان النامية غير الساحلية من ٤٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٢٤ بليون دولار في عام ٢٠١١. بيد أن التحديات التي تواجهها تلك البلدان لا تتوقف عند صعوبات إيصال البضائع إلى الأسواق الدولية في الوقت المحدد وبتكاليف معقولة. فالتحديات تشمل الافتقار إلى القدرات الإنتاجية، وإلى قطاع خاص غير رسمي في معظمه، ومحدودية التقدم في تحقيق التحول الهيكلي. ونتيجة لذلك، ستحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى برنامج إنمائي أوسع وإلى خطاب تحليلي وسياسي جديد بشأن السبل التي يمكن بها تعزيز التنمية في مواجهة مواطن ضعف هيكلية وعوائق جغرافية محددة.

١١٨ - وختم بالقول إن حكومته تقوم حاليا بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وإنها شاركت في جميع اجتماعات جهات التنسيق الوطنية التي تستعرض الحالة السنوية للتقدم المحرز في كل بلد من البلدان المعنية. وقد شاركت أيضا في استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل ذاك وفي الاجتماع السابق لجهات التنسيق اللذين عقدا في آذار/مارس ٢٠١٦.

١١٩ - **السيدة سيماتي** (توفالو): قالت إنه لا بدّ، بعد استعراض منتصف المدة، من مواءمة التطلعات والرؤى العالمية مع خطة عام ٢٠٣٠ ومع أهداف التنمية المستدامة المتضمنة فيها والعمليات الموازية لها في إطار سنداي، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس. فالتعاون أمر حيوي للتعامل مع التحديات الفريدة التي تواجهها أقل البلدان نموا في ضمان تنمية مستدامة وشاملة للجميع. ويحتاج الأمر إلى إقامة شراكات حقيقية من أجل نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولذلك فقد أعربت عن تطلعها إلى تطوير مصرف التكنولوجيا. وعلى الرغم من أن أقل البلدان نموا تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدة الإنمائية الرسمية وعلى المنح والقروض الميسَّرة والاستثمارات الخاصة والتحويلات، فإنها تقوم بتعبئة الموارد المحلية على نحو متزايد. وحثت الشركاء على الوفاء بجميع التعهدات المالية الناجمة عن المساعدة الإنمائية الرسمية وتعبئتها، وعلى التعاون لتيسير الوصول إلى تمويل التكيف مع تغير المناخ لصالح أقل البلدان نموا والدول الجزرية النامية الصغيرة.

١٢٠ - وأضافت أنه يجب أن يكون في أقل البلدان نموا إدارات مستقرة ومنتخبة ديمقراطيا ومؤسسات وأطر قانونية قوية لضمان الاستثمار والبنية التحتية والخدمات الشاملة للجميع. فالعديد من تلك البلدان عالقة في دوامة من النزاعات؛ وينبغي البحث في الأسباب الجذرية للعنف وللعقليات المتطرفة، على حين ينبغي تعزيز القيم الأسرية والتماسك المجتمعي. ولا يمكن للشراكات أن تكون مستدامة إلا في سياق الأولويات الإنمائية القُطرية المحددة المبينة في الخطة الإنمائية لكل بلد. وذكرت أنه قد بدأ العمل باستراتيجية بلدها الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة التي ستكون صلة الوصل للشراكات.

١٢١ - وتؤثر الأضرار الناجمة عن تغير المناخ والكوارث أكثر ما تؤثر على أقل البلدان نموا، ولا سيما البلدان الجزرية المرجانية المنخفضة مثل توفالو. ويتسبب ارتفاع مستويات سطح البحر في ضغوط اجتماعية واقتصادية تتجاوز قدرة الدول المتضررة على التصدي لها. ويجب على المجتمع الدولي تعزيز زخم اتفاق باريس والمساهمات الفردية المعتزمة المحددة

وطنيا. وحثت جميع الأطراف التي لم تصدِّق بعدُ على اتفاق باريس على أن تفعل ذلك.

١٢٢ - وأضافت أنه قد لوحظ مع القلق في التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول (A/CONF.228/3) وتقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول (A/71/66-E/2016/11) أن عدد البلدان التي رُفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا لم يتجاوز أربعة بلدان، اثنان منها فقط من الدول الجزرية الصغيرة النامية. أما الدول الجزرية الصغيرة النامية الأربع في منطقة المحيط الهادئ المتبقية بين أقل البلدان نموا فهي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا. ويلزم إعادة النظر في معايير الرفع من القائمة لإدراج مؤشر بيئي كمعيار مستقل وإلزامي لعملية الرفع. وبخصوص الحوار المتعلق بالاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية المقترح إبرامه في المستقبل، من المهم ألا يقف المرء موقف المتفرج حيال الأشخاص الذين سيتشردون بسبب تغير المناخ، بما أن صكوك اللاجئين القائمة لا تشملهم.

١٢٣ - **السيد غوتولو** (إثيوبيا) : قال إن الهدف الشامل لبرنامج عمل اسطنبول هو التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا في القضاء على الفقر، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتحقيق التحول الهيكلي. وعلى نحو ما ورد وصفه في تقرير الأمين العام (A/71/66-E/2016/11)، فقد أحرز تقدم في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، مع أن تحديات إنمائية كبيرة ما زالت قائمة. ولم يحقِّق سوى ١٢ بلدا من أقل البلدان نموا معدل النمو الذي حدَّده ذلك البرنامج في عام ٢٠١٤، على حين أن بعض البلدان قد شهد تراجعا حادا في النمو بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي ورداءة أحوال الطقس والظروف الاقتصادية المعاكسة على الصعيد العالمي. وأظهر التقرير أن من الممكن إحراز تقدم من خلال تعزيز الالتزام الوطني والدولي وتضافرهما.

١٢٤ - ونظرا إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس تعكس الاحتياجات والأولويات الإنمائية الخاصة بأقل البلدان نموا، فإنه ينبغي، لدى تنفيذها، اتخاذ نهج منسق لدعم تلك البلدان وتلبية احتياجاتها الأشد إلحاحا.

١٢٥ - وأضاف أن الانخفاض الحاد في المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا في عام ٢٠١٤ يشكل مصدرا للقلق. وبما أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال لها دور حاسم في سد الثغرات المالية التي تواجهها أقل البلدان نموا، فإنها مهمة جدا للوفاء بالالتزامات المتعلقة بتقديم تلك المساعدة.

١٢٦ - ولا يمكن معالجة أثر تغير المناخ على أقل البلدان نموا من دون تمويل كاف قابل للتنبؤ به، لأغراض التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته. وإضافة إلى ذلك، لا بد من تطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات. وفي هذا الصدد، لقد حان الوقت لتفعيل مصرف التكنولوجيا تفعيلا كاملا.

١٢٧ - ويحول الواقع الجغرافي للبلدان النامية غير الساحلية دون مشاركتها مشاركة كاملة في شبكات الإنتاج العالمية. وينبغي معالجة العوائق من مثل انخفاض مستويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحدودية فرص الحصول على الطاقة الموثوقة والحديثة، من خلال التنفيذ الفعلي لبرنامج عمل فيينا، وذلك بالمواءمة مع جميع الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا.

١٢٨ - وأردف قائلا إن برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا قد أدمجا في بلده، وأنه يجري تنفيذهما بهدف بلوغ مركز بلد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢٥. وقد أسهم النمو الاقتصادي السريع الذي تخطى العشرة في المائة في خفض الفقر وساعد على تحقيق تحول هيكلي. وبُنيت هياكل أساسية لتعزيز القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية العالمية.

١٢٩ - وختم مداخلته بالقول إن بلده يشجع بنشاط التكامل الإقليمي. ويشكل خط السكة الحديد إثيوبيا - جيبوتي مبادرة إقليمية مميزة تعزز الترابط من أجل زيادة التجارة والاستثمار وتعزيز الصداقة والشراكة على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، أعرب عن امتنان وفده للدعم المستمر الذي يقدمه الشركاء في التنمية.

١٣٠ - **السيد جانغ** يانهوا (الصين): قال إن الانتعاش الاقتصادي العالمي الحالي محفوف بالشكوك والاختلالات بين الشمال والجنوب التي تفاقمت بفعل الكوارث الإنسانية وتكرُّر وقوع الكوارث الطبيعية. وأضاف أن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية هي أكثر مجموعات المجتمع الدولي ضعفا وهي تواجه مهمة شاقة في سعيها إلى تحقيق التنمية. ويمثل الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول التزاما ثابتا من جانب المجتمع الدولي بدعم التنمية في أقل البلدان نموا ويقدم توجيهات واضحة بشأن التنفيذ الشامل لبرنامج العمل. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تشارك في الجهود المشتركة الرامية إلى تحويل ذلك الالتزام إلى فعل وأن تنفذ فعليا الوثيقة الختامية لكفالة أن يستوفي نصف عدد البلدان الأقل نموا معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. وينبغي اتخاذ جميع التدابير الداعمة المطلوبة لضمان الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من القائمة.

١٣١- وقال إن برنامج عمل فيينا هو بلورة لتوافق دولي في الآراء على تكثيف الدعم المقدم لتنمية البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص الوفاء بذلك الالتزام عن طريق المساعدة في مواجهة تحديات القيود الجغرافية، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، والنقل والعبور المعقَّدين والمكلفين. وينبغي لها تعزيز التنمية في المجالات الستة ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل فيينا، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية بشكل عام.

١٣٢- وأضاف أن الصين تقدم المساعدة إلى أقل البلدان نموا وإلى البلدان النامية غير الساحلية بأشكال مختلفة وعبر قنوات مختلفة، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما أن الصين، وهي أحد بلدان المرور العابر النامية، قد دعمت على الدوام تنمية البلدان النامية غير الساحلية، ودعت إلى إنشاء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير من أجل تعزيز الربط والتشبيك في ما بين البلدان. ويجري حاليا تنفيذ التدابير الرامية إلى مساعدة أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي أعلنها رئيس الصين في دورة الجمعية العامة الحادية والسبعين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عُقدت قمة مجموعة العشرين في الصين، حيث أُطلقت مبادرة لدعم التصنيع في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا.

١٣٣- **السيد توبغي** (بوتان): قال إن أقل البلدان نموا تحرز تقدما جيدا في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بدعم من المجتمع الدولي. وأضاف أن استعراض منتصف المدة قد وفّر الالتزام والتوجيه السياسيين لتحقيق المرحلة الأخيرة من برنامج عمل اسطنبول. ويتمثل أحد الدروس الحاسمة المستقاة من سنوات تنفيذ برنامج العمل ذاك هو أن أقل البلدان نموا لا تزال تعاني من انخفاض مستويات الإنتاجية المتفاقمة نتيجة لآثار الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. ويمكن أن يسهم التحول الهيكلي الاقتصادي في بناء القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نموا على تحقيق نمو مستدام وشامل للجميع.

١٣٤- واستطرد قائلا إن الطاقات البشرية الضخمة في أقل البلدان نموا لم تُستغلّ بعدُ. ومن شأن استراتيجية تنموية طويلة الأجل تقوم على التعليم الجيد، بما في ذلك المهارات المهنية وتزويد النساء والشباب بسبل تنظيم المشاريع، أن

تطلق العنان لإمكاناتهم الاقتصادية. وبالنظر إلى القيود الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا، فإن الدعم العالمي في ما يتعلق بالموارد والقدرات والمساعدة التقنية سيكون عاملا حاسما في التنفيذ الكامل لبرنامج عمل اسطنبول. وفي معظم تلك البلدان، تعدُّ منظومة الأمم المتحدة الإنمائية شريكا إنمائيا مهما. ولذلك، فإن القرار المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات يجب أن يلبّي احتياجات أقل البلدان نموا. وفي ضوء أهمية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تكريس خبراتها ومواردها لدعم أقل البلدان نموا على ذلك المستوى. وأعرب عن الترحيب بتطوير مصرف التكنولوجيا لأنه سيعود بفوائد هامة على أقل البلدان نموا. ودعا إلى التصديق المبكر على ميثاق مصرف التكنولوجيا بغية بدء تشغيل المصرف بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

١٣٥ - وبما أن بوتان بلد نام غير ساحلي، فإن عدم وجود منفذ إلى موانئ بحرية، إضافةً إلى وجود تضاريس جبلية، يحدّان من التجارة والنقل العابر ضمن البلد ومع البلدان المجاورة. وعلى الرغم من أن إقامة هياكل أساسية وتعزيز الموصولية يقعان في صميم التصدي للقيود الهيكلية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، فإن تلك المشاريع تقوم على كثافة رأس المال وعلى أطر زمنية طويلة للتخطيط والتنفيذ. ويمثل تطوير الهياكل الأساسية أداة أساسية في تحرير قدرات البلدان النامية غير الساحلية على تحقيق أولويات برنامج عمل فيينا، ولذلك فإنها تشكّل استراتيجية بلده الرئيسية لتحقيق هدف التنمية الوطنية المتمثل في تحقيق نمو اقتصادي شامل منصف ومستدام.

١٣٦ - **السيدة بوجيغيتوفا** (كازاخستان): أعربت عن التزام بلدها بدعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ابتغاء تحقيق السلام والتنمية والتخفيف من وطأة آثار تغير المناخ. وقالت إن برنامج عمل ألماتي قد أنشأ روابط جديدة وعزَّز الشراكات القائمة في ما بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية والشركاء، بما فيها المؤسسات المتعددة الأطراف. وأضافت أن حكومة كازاخستان تقوم بإدماج عدد من الإجراءات المحددة من برنامج عمل فيينا في خطتها المعروفة بخطة المائة خطوة الملموسة، التي اقترحها رئيس كازاخستان، نور سلطان نزاربايف. وتدعو الخطة إلى إدخال إصلاحات في جميع القطاعات الرئيسية بهدف تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، وزيادة تقديم خدمات القطاع العام، وزيادة الإنتاجية الاقتصادية، والتنوُّع والقدرة التنافسية. وتدرك كازاخستان، باعتبارها البلد الأبعد عن أي ميناء بحري، ضرورة إنشاء شبكات نقل وبنية تحتية للنقل تتسم جميعها بالفعالية. فقد بدأ العمل في مدِّ خطوط لسكك حديدية جديدة، وفي تجديد الطرق الرئيسية، وتطوير البنية التحتية للمطارات، وفي تطوير الأسطول التجاري الوطني والموانئ البحرية الوطنية.

١٣٧ - واستطردت قائلة إن برنامج عمل فيينا جزء لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠. كما أن تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتوفير طاقة نظيفة ميسورة التكلفة سيكون له أثر مضاعَف على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وهو يشكل تحديا كبيرا أمام أقل البلدان نموا وأمام البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعت جميع الوفود إلى حضور معرض إكسبو - ٢٠١٧ أستانا، وهو معرض دولي متخصص سيقام في صيف عام ٢٠١٧، في إطار موضوع ”طاقة المستقبل“.

١٣٨ - وقالت إن الوثائق التي اعتُمدت في العامين السابقين لها أهمية بالغة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، نظرا للالتزام الوارد فيها بالقضاء على الفقر، ومكافحة أوجه عدم

المساواة، وتأمين مستقبل الكوكب ورفاه الأجيال المقبلة. وتوفر هذه الوثائق توجيهات واضحة بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وختمت بالقول إن إدماج تلك البرامج في أطر التنمية الوطنية وأولوياتها واستراتيجياتها سيُسهم في تحقيق التطلعات المشتركة.

١٣٩ - **السيد أشاريا** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قال إنه ممتن لجميع الوفود على إعرابها عن شواغلها بوصفها من أقل البلدان نموا أو بلدانا نامية غير ساحلية، أو التزامها كشركاء بتقديم الدعم الكامل لتلك البلدان. وأضاف أن الاستفادة من الشراكات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين هي السبيل الذي يتعين المضي فيه من أجل إحداث نقلة نوعية للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

١٤٠ - ولفت انتباه أعضاء الوفود إلى اجتماعين هامين: الأول هو الاجتماع الرفيع المستوى بشأن النقل المستدام في البلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد مؤخرا في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، والذي أسفر عن اقتراحات ملموسة من البلدان النامية غير الساحلية للإسهام في المؤتمر العالمي الأول المعني بالنقل المستدام الذي سيعقد في تركمانستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛ والثاني هو مناسبة جانبية رفيعة المستوى لصالح أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية عقدت في اليوم السابق في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). وقد سارت هذه المناسبة على ما يرام، وبحثت في تحقيق المواءمة، وهي مسألة تواجهها جميع البلدان ولكنها تؤثر على البلدان الأفريقية وعلى أقل البلدان نموا بشكل أكثر حدة بسبب سرعتها وكثافتها.

١٤١ - وختم بالإعراب عن امتنانه لجميع الوفود على دعمها المتواصل لمكتبه، مما يساعد أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية على المضي قدما بشأن الأهداف التي وضعتها، مع المجتمع الدولي، نصب أعينها، من خلال برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا، وغيرهما من الأطر العالمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:١٥.